أثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة ومراحل دورة حياة المشروع على مستوى التحفظ المحاسبي

دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي

د/ شريف علي خميس ابراهيم كعموش

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

٢٠١٧

ملخص البحث:

جاءت نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر تبني المعايير الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي متعارضة، وقد حاولت البحوث المحاسبية اختبار العديد من العوامل التي قد تفسر تلك التناقضات، غير أن تأثير مرحلة المشروع من دورة حياته كأحد النواحي الاقتصادية الهامة لم يلق الاهتمام الكافي من قبل الباحثين لتحديد آثاره على المتغيرات المحاسبية. ومن ثم فإن دراسة أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي ينبغي أن تتوسع لتشتمل على الخصائص والعوامل المختلفة التي قد تؤثر في فهمنا وتفسيرنا لذلك الأثر والتي منها مرحلة المشروع من دورة حياته. وبالتالي فإن البحث يستهدف دراسة واختبار أثر كل من تبيني المعايير الدولية ومرحلة المشروع من دورة حياته على التحفظ المحاسبي، ثم اختبار ما إذا كانت علاقة المعايير الدولية بالتحفظ المحاسبي تختلف باختلاف مرحلة المشروع من دورة حياته، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات السعودية المقيدة بسوق الأسهم من المؤسسات غير المالية، والتي أصبحت مطالبة بصورة الزامية بتطبيق المعايير الدولية اعتباراً من عام ٢٠١٧.

وباستخدام أربعة مقاييس للتحفظ سواء الاجمالي أو المشروط توصل الباحث إلى أن أي من تبني المعايير الدولية أو مراحل دورة حياة المشروع لم يكن له تأثير معنوي بصورة منفصلة على التحفظ المحاسبي الإجمالي أو المشروط، غير أن التحفظ المشروط انخفض بصورة معنوية بعد تبني المعايير الدولية وذلك فقط في ظل مرحلة النضج، ولم يتأثر معنوياً في باقي مراحل دورة حياة المشروع، كما لم يكن لها تأثير معنوي على التحفظ الإجمالي في أي من مراحل حياة المشروع.

The results of the previous studies regarding the effect of adopting IFRS were mixed. Therefore many studies tried to test factors that can explain this contradictions, however the life cycle stages, as one of the important economic factors, has not gotten the required concern from researchers to test its effects in the accounting parameters. Therefore, this study aims to test the effect of both Applying IFRS and the life cycle stage on the accounting conservatism, and to test whether the IFRS-Conservatism relationship is affected by the life cycle stage. The research is applied on Saudi Arabian Listed Companies which are obligated to apply IFRS stating from 2017.

By using 4 conservatism measures to capture both total and conditional conservatism, I found that neither IFRS nor life cycle has separately significant effect on accounting conservatism. However, adopting IFRS leads to a significant decrease in conditional conservatism in the mature stage only, but with no significant effect in other life stages, and it has no significant effect on the total conservatism in any lifer stage.

١- مقدمة:

ظل التحفظ المحاسبي أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبي على الاقل لخمسة عقود من الزمن وخضع للعديد من الأبحاث الأكاديمية (Khan and Watts, 2009). وقد اتفقت الدراسات الأكاديمية مع الممارسة المهنية على أن التحفظ المحاسبي هو مفهوم متأصل في الممارسة المحاسبية التقليدية، وأنه يعد من أحد أهم خصائص التقارير المالية والتي لا غنى عنها لأنها تعد مطلباً للأطراف التعاقدية الرئيسية إذ أنها تساعد على تخفيض تكاليف الوكالة (Zhong and Li, 2017)، بل أن إحدى الدراسات الاستقصائية قدمت دليلاً على أن التحفظ المحاسبي لا يزال هو المبدأ الأكثر أهمية لدى المستفيدين (Maciuca et al. 2015).

وعلى الرغم من ذلك فقد عارض مجلس معايير المحاسبة المالية الدولي IASB ذلك وقام بحذف التحفظ من الإطار المفاهيمي الصادر في ٢٠١٠ (Barker, 2015). وعلى الرغم من استبعاد التحفظ من الإطار المفاهيمي إلا أن العديد من الدراسات ظلت تؤكد على أن التحفظ المحاسبي يعد أحد الخصائص الهامة في نظام المعلومات المحاسبي (Lee et al. 2015). ونتيجة للعديد من الانتقادات

والضغوط من قبل أصحاب المصالح أعاد المجلس دراسة فكرة إدخال مفهوم الحيطة prudence مرة أخرى للإطار المفاهيمي، وبالفعل تم تضمين "الحيطة بالاطار المفاهيمي المعدل في مارس ٢٠١٨، غير أن الباحث يرى أن مفهوم الحيطة الذي تبناه التعديل الأخير بالإطار المفاهيمي يختلف في مضمونه عن المفهوم التقليدي للتحفظ المحاسبي الذي قامت عليه العديد من الدراسات وبنيت عليه نماذج قياسه.

وقد خلصت دراسة Neag and Masca (2015) إلى أن التحفظ المحاسبي (سواء تم تغيير المصطلح أو لم يذكر صراحة) موجود دائماً وملازم للتقارير المالية طالما أن هناك حالات من عدم التأكد تصاحب أنشطة الشركات. وعلى الرغم من ذلك فمازال هناك اختلاف بين الجهات المهنية في الدول المتخلفة باختلاف نظمها القانونية بشأن التحفظ فبينما يرى مجلس معايير المحاسبة المالية بفرنسا ضرورة الابقاء على مفهوم الحيطة ضمن الاطار المفاهيمي، إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية باستراليا يعارض إعادة تضمين مفهوم الحيطة ضمن الإطار المفاهيمي. ومن ثم فأصبح هناك حاجة لمزيد من البحوث لدراسة أثر تطور المعايير لاسيما تبني المعايير الدولية[1] (والتي تعتمد في تطويرها على الإطار المفاهيمي) على التحفظ المحاسبي.

ونتيجة إلى أن هناك العديد من العوامل المرتبطة بكل دولة على حده والتي تؤثر في علاقة التحفظ المحاسبي بالمتغيرات الأخرى، إضافة إلى اختلاف مستويات التحفظ بصورة كبيرة على مستوى الدول المختلفة، فإن نتائج الدراسات التي تجرى في الولايات المتحدة قد لا تكون قابلة للتعميم على مستوى كافة الدول الأخرى (Chi and Wang, 2010). الأمر الذي يتطلب المزيد من البحوث الخاصة بالتحفظ المحاسبي في سياق بيئات اقتصادية وقانونية وتنظيمية مختلفة، إضافة إلى الحاجة لاختبار أثر العوامل الاقتصادية الأخرى على مستوى الشركة.

وتعد مرحلة المشروع من دورة حياته أحد العوامل الاقتصادية التي قد يكون لها تأثير على قرارات الإدارة الاستثمارية وميلها نحو التحفظ أو الحد من التحفظ، غير أن القليل جداً من الدراسات اهتم بتأثير ذلك المتغير على خصائص المعلومات المحاسبية (Hansesn et al. 2018).

ولقد تناولت الدراسات السابقة أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي، إلا أن نتائج الدراسات جاءت متعارضة، الأمر الذي يتطلب المزيد من البحث في هذا المجال في ظل بيئات مختلفة ومع أخذ العوامل الاقتصادية الأخرى التي لم تُختبر في ذلك السياق–منها مرحلة المشروع من دورة حياته- في الاعتبار بما يمكن أن يقدم تفسيراً لتلك النتائج المتعارضة، وفهما لطبيعة تلك العلاقة بين تطور المعايير المحاسبية والتحفظ المحاسبي. كما أن التحول نحو المعايير الدولية والذي تبنى المحاسبة على أساس المبادئ Principle-based accounting بدلاً من المحاسبة على أساس القواعد-Rule based accounting، يتطلب من الشركة المزيد من إعمال الحكم الشخصي والذي لا يمكن فصله عن سياق البيئة الاقتصادية للشركة (Poit et al. 2015)، والتي منها دورة الحياة.

٢- مشكلة البحث:

تعارضت نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي، ففي حين أيدت بعض الدراسات وجود تأثير عكسي لتبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي (Bradford et al. 2017; Arabiat and Khamees, 2016; Zeghal and Lahmar (2016; Andre et al. 2015; Poit et al. 2015; Lai et al. 2013;) رأت دراسات أخرى (Zhang, 2011; Balsari et al. 2010; Barth et al. 2008)، أن تبني المعايير الدولية أدى إلى زيادة التحفظ المحاسبي، بينما رأى (Ke et al. 2013) عدم وجود تأثير معنوي لتبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي. وبالتالي تبحث الدراسة الحالية في طبيعة تلك العلاقة في أحد الأسواق الناشئة، مع

[1] يستخدم الباحث مصطلح المعايير الدولية في هذا البحث ليعبر عن معايير التقرير المالي الدولي International Financial Reporting Standards (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IAS)

دراسة أحد العوامل الاقتصادية التي لم تختبر بعد والتي قد تقدم تفسيراً لتلك النتائج المختلفة، وهي ما إذا كان تأثير المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف مرحلة المشروع من دورة حياته.

إن دراسة أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي ينبغي أن تتوسع لتشتمل على الخصائص والعوامل المختلفة التي قد تؤثر في فهمنا وتفسيرنا لذلك الأثر، فقد أخذت العديد من الدراسات بعض المتغيرات في الاعتبار مثل حجم الشركة والرفع المالي والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كمتغيرات رقابة في محاولة إلى تحييد أثر تلك المتغيرات على العلاقة بين تبني المعايير والتحفظ المحاسبي. غير أن الجوانب الاقتصادية الأخرى قد تكون من الأهمية بمكان ليتم تحليل تأثيراتها على النواحي المحاسبية. وفي حدود علم الباحث فإن تأثير مرحلة المشروع من دورة حياته كأحد النواحي الاقتصادية الهامة لم يلق الاهتمام الكافي من قبل الباحثين لتحديد آثاره على المتغيرات المحاسبية. وبالتالي فإن تحليل وفهم وتفسير أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي في ضوء مرحلة المشروع من دورة حياته قد يكشف لنا عن بعض الجوانب التي قد تمكننا من فهم هذه العلاقة وتفسير التناقضات في نتائج الدراسات السابقة بشأنها.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

هل يؤدي تبني المعايير الدولية في الشركات السعودية –بخلاف المؤسسات المالية- إلى التأثير على مستوى التحفظ المحاسبي؟، وهل تؤثر مرحلة المشروع من دورة حياته على التحفظ المحاسبي؟ وهل يختلف تأثير تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي باختلاف مرحلة المشروع من دورة حياته؟

٣- هدف البحث:

يستهدف البحث دراسة واختبار أثر تبني المعايير الدولية في المملكة العربية السعودية ومراحل دورة حياة المشروع على التحفظ المحاسبي، ودراسة واختبار ما إذا كانت العلاقة الأولى تختلف باختلاف مرحلة المشروع من دورة حياته.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تنشأ دوافع البحث من النتائج المتعارضة التي قدمتها الدراسات السابقة بشأن أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي، وبالتالي تقدم الدراسة دليلاً جديداً حول تلك العلاقة، مع دراسة أحد المتغيرات الهامة التي قد تقدم تفسيراً حول طبيعة تلك العلاقة وهي مرحلة المشروع من دورة حياته.

ويكتسب البحث أهميته من موضوعه، حيث أن التحفظ المحاسبي مازال محلاً للجدل بين الدراسات، كما أنه مثل محور اهتمام الجهات واضعة المعايير حيث أدرك مجلس معايير المحاسبة الدولي أهمية مفهوم التحفظ وقرر إعادته مرة أخرى للإطار المفاهيمي اعتباراً من مارس ٢٠١٨ بعد أن كان استبعده عام ٢٠١٠. إضافة إلى أهمية التحفظ المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية، والاهتمام المتزايد من قبل الباحثين بدراسته ودراسة مسبباته وأثاره والعوامل المؤثرة فيه. كما أن دراسة أثر المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي يجب ألا تتم بمعزل عن العوامل الاقتصادية الأخرى والتي قد تؤثر على دوافع الإدارة بشأن تبني سياسات أكثر أو أقل تحفظاً، ولعل من تلك العوامل التي قد يكون لها تأثير في ذلك الصدد هي مرحلة المشروع من دورة حياته وهو ما يسعى البحث إلى اختباره.

كما يكتسب البحث أهميته من التطبيق على الشركات في أحد الأسواق الناشئة والتي ينخفض فيها عدد الدراسات في هذا المجال نسبياً، مقارنة بالأسواق الأوروبية والأمريكية، وبالتالي يقدم دليلاً إضافياً للبحث في هذا المجال من بيئة أخرى، فعلى الرغم من وجود دراسة في السوق السعودية اختبرت أثر تبني المعايير الدولية في المملكة السعودية على التحفظ المحاسبي[١]، إلا أن تلك الدراسة تمت على شركات التأمين كأحد المؤسسات المالية والتي تبنت المعايير الدولية اعتباراً من الربع الثالث لعام

[١] دراسة بدر (٢٠١٣) نقلاً عن: المليجي، (٢٠١٤).

٢٠٠٨. غير أنه لا يوجد دراسة تبنت أثر تطبيق المعايير الدولية على الشركات –بخلاف المؤسسات المالية- والتي تبنت المعايير الدولية اجبارياً بداية من عام ٢٠١٧. فضلاً عن عدم وجود دراسة تبنت أثر مرحلة المشروع من دورة حياته على تأثير المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي.

ويمثل هذا البحث أهمية لمستخدمي القوائم المالية عند محاولة فهم السياسات المحاسبية التي تتبناها المنشأة وأثر دورة حياة المشروع في التأثير على تلك السياسات. كما أنه يمثل أهمية خاصة للجهات واضعة المعايير عند محاولة تبني معايير جديدة أو تطوير معايير قائمة، بحيث لا يتم تطوير تلك المعايير بمنأى عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى والتي قد تؤدي إلى آثار متباينة نتيجة تبني تلك المعايير.

٥- منهجية البحث

لتحقيق هدف البحث والاجابة على تساؤلاته، يعتمد البحث على دراسة نظرية وأخرى تطبيقية. حيث تقوم الدراسة النظرية على تحليل وتقييم الدراسات السابقة، وتحليل بعض المعايير الدولية للوقوف على الممارسات المتعلقة بالتحفظ، وذلك بهدف اشتقاق فروض الدراسة. ثم يعتمد البحث في شقه التطبيقي على محاولة الإجابة على فروض البحث من خلال دراسة على عينة من الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية.

ويقوم الباحث بقياس التحفظ المحاسبي من خلال أربعة نماذج، فقد أوضح Lee et al. (2015) أنه لا يوجد مقياس واحد مكتمل يمكن الاعتماد عليه لقياس التحفظ المحاسبي. وبالتالي اعتمدت الكثير من الدراسات السابقة على استخدام أكثر من مقياس للتحفظ للتأكيد على جودة النتائج (Goh et al. 2017; Mitra et al. 2016; Lara et al. 2016; Donovan and Martin, 2015; Lee et al. 2015; Lara et al. 2014; Lai et al. 2013; Lee et al. 2012; Goh and Li, 2011; Lara et al. 2009).

كما يتم قياس أثر المعايير الدولية من خلال اختيار عينة من الشركات لمدة عام قبل تطبيق المعايير الدولية (عام ٢٠١٦) وعام بعد تطبيق المعايير الدولية (عام ٢٠١٧). كما تم تقسيم مشاهدات العينة بحسب مرحلة المشروع من دورة حياته اعتماداً على دراسة (Hansen et al. 2018).

ولكل مقياس من مقاييس التحفظ المختلفة سيقوم الباحث باختبار أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ، وكذلك أثر مرحلة المشروع من دورة حياته على مستوى التحفظ، ثم اختبار أثر مرحلة المشروع من دورة حياته على العلاقة بين تبني المعايير الدولية والتحفظ المحاسبي. وللتأكيد على جودة النتائج سيقوم الباحث بعمل مجموعة من الاختبارات الإضافية الأخرى.

٦- حدود البحث:

يختبر البحث أثر تبني الشركات السعودية للمعايير الدولية اعتباراً من عام ٢٠١٧ على التحفظ المحاسبي وأثر دورة حياة المشروع في ذلك، ويخرج عن نطاق البحث المؤسسات المالية. كما يجب أن تؤخذ نتائج البحث وإمكانية تعميم نتائجه في حدود مجتمع الدراسة وفي ضوء العينة المستخدمة والشروط المحددة لاختيار العينة. إضافة إلى أن طبيعة عينة الدراسة وما تفرضه من حدود من خلال استخدام سنة واحدة بعد تطبيق المعايير الدولية[١] مقارنة بسنة قبل التطبيق أدى إلى استخدام مقاييس التحفظ التي لا تعتمد على السلاسل الزمنية.

[١] تعد سنة ٢٠١٧ هي أول سنة لتطبيق المعايير الدولية ولذلك الفترة المتاحة حتى تاريخ اعداد هذه الدراسة هي سنة واحدة بعد تطبيق المعايير ومقارنتها بسنة قبل التطبيق.

٧- خطة البحث:

سوف يستكمل البحث على النحو التالي:

٧-١ التحفظ المحاسبي

٧-٢ علاقة المعايير الدولية بالتحفظ المحاسبي.

٧-٣ علاقة دورة حياة المشروع بالتحفظ المحاسبي.

٧-٤ اشتقاق فروض الدراسة

٧-٥ الدراسة التطبيقية

٧-٥-١ عينة الدراسة

٧-٥-٢ قياس المتغيرات

٧-٥-٣ نتائج الدراسة

٧-٥-٣-١ الاحصاء الوصفي

٧-٥-٣-٢ نتائج اختبارات الفروض

٧-٥-٣-٣ مناقشة النتائج

٧-٦ خلاصة البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٧-١ التحفظ المحاسبي:

لدراسة التحفظ المحاسبي سيقوم الباحث بتحليل الدراسات السابقة فيمتا يتعلق بمفهوم التحفظ وأنواعه وتقييمه والعوامل المؤثرة فيه من خلال علاقته بخصائص الشركات والمراجعة على النحو التالي:

٧-١-١ مفهوم التحفظ المحاسبي:

لا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ المحاسبي وهو ما أدى لصعوبة قياسه (Zhong and Li, 2017; Hansen et al. 2018). وبالتالي فقد بدأ الباحثون في تقديم تعريفات مختلفة كل منها يتناول أحد أوجه التحفظ المحاسبي (Hansen et al. 2018). ويمكن النظر إلى التحفظ المحاسبي من **منظورين**، منظور الباحثين ومنظور الجهات واضعة المعايير.

فمن وجهة نظر الباحثين، فقد تعددت المفاهيم التي قدمت للتحفظ المحاسبي، فقد عرف Beaver and Ryan (2005) التحفظ على أنه الانخفاض المتوقع للقيمة الدفترية لصافي الأصول مقارنة بقيمتها السوقية. في حين اتفق (Goh et al. 2017; Heflin et al. 2015; Gao, 2013; Lai et al. 2013; Hui et al. 2012; Goh and Li, 2011; Khan and Watts, 2009) مع Basu (1997): على أن التحفظ يتضمن المطالبة بدرجة عالية من التحقق verification للاعتراف بالأنباء الجيدة، أكثر من تلك المطلوبة للاعتراف بالأنباء غير الجيدة. ويتفق ذلك أيضاً مع المفهوم الذي تبناه (Donovan and Martin, 2015) وأكد عليه Goh and Li (2011) بأن التحفظ يتضمن سرعة انعكاس الأنباء السلبية في الأرباح بصورة أسرع من الأنباء الإيجابية (أي عدم تماثل في توقيت الاعتراف بالأنباء السارة وغير السارة). وأشار Givoly and Hayn (2000) إلى أن التحفظ يمثل معيار الاختيار بين البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى تدنية الأرباح المتراكمة المفصح عنها من خلال تأجيل معدل الاعتراف بالإيرادات، وتعجيل معدل الاعتراف بالمصروفات.

وبالتالي يمكن استخلاص أن التحفظ الذي تبناه الباحثين يشير إلى إحداث فارق زمني في الاعتراف بالأنباء الجيدة مقابل الأنباء غير الجيدة يترتب عليها الاعتراف بالمصروفات والخسائر بصورة أسرع من الإيرادات والمكاسب، وما يترتب عليه من انخفاض القيمة الدفترية مقارنة بالقيمة السوقية للشركة.

أما من وجهة نظر الجهات واضعة المعايير فيمكن ملاحظة أن هناك تطور في موقف الجهات واضعة المعايير عبر الزمن فيما يتعلق بالتحفظ، في اتجاه يخالف الاتجاه السائد بين الباحثين. ففي عام ١٩٧٠ تبنت قائمة المبادئ رقم (٤) الصادرة عن مجلس المبادئ المحاسبية Accounting principles Board التابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأمريكي American Institute of Certified Public Accountants مفهوم التحفظ بما يتفق مع وجهة نظر الباحثين السابقة، حيث أشارت إلى أن التحفظ يمثل الميل العام نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير المرغوبة unfavorable events مع تدنية قيم صافى الدخل وصافى الأصول.

وفي عام ١٩٨٠ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركة قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (Statement of Financial Accounting Concepts No.2 1980)، والمتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تنص في الفقرة رقم ٩٥بأن التحفظ هو "رد الفعل الحذر تجاه عدم التأكد من أجل ضمان أن كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد الملازمة للأعمال التي تقوم بها المنشأة قد تم أخذها في الاعتبار. فإذا كانت هناك قيمتان مقدرتان لمبلغ سيتم سداده أو تحصيله في المستقبل، فإن التحفظ يقضى بأن يتم أخذ القيمة الأقل تفاؤلاً في كافة الأحوال. أما في حالة عدم تماثل احتمال كل من القيمتين فإن التحفظ لا يفرض ضرورة أخذ القيمة الأكثر تشاؤماً ما لم تكن هي الأكثر احتمالاً، كما لا يفرض التحفظ تأجيل الاعتراف بالدخل لفترة لاحقة إذا توافر الدليل الكافي لتبرير الاعتراف به، كما لا يبرر التحفظ الاعتراف بأي خسائر قبل توافر الدليل الكافي على تحملها"

أما على المستوى الدولي وفي الإطار المفاهيمي الدولي قبل ٢٠١٠ في الفقرة رقم ٣٧ أشار إلى أن الحيطة تتضمن إعمال الحذر عند ممارسة الأحكام لعمل التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا تكون الأصول أو الدخل مبالغ فيه، ولا تكون الالتزامات والمصروفات أقل مما يجب. وبالتالي فإن المكاسب والخسائر ينبغي أن تعامل معاملة غير متماثلة (Barker, 2015). غير أن تلك الفقرة الغيت من الاطار المفاهيمي المعدل عام ٢٠١٠ ليتم استبعاد مفهوم التحفظ نهائياً من الإطار المفاهيمي الدولي للمحاسبة المالية.

ويمكن ملاحظة التطور الذي تبنته الجهات المهنية في التعامل مع التحفظ المحاسبي، فبعد أن كان التحفظ المحاسبي أحد الدعائم الأساسية لعملية القياس في عام ١٩٧٠، تطور الأمر لوضع ضوابط هامة في عام ١٩٨٠ بحيث تم التأكيد على أن التحفظ لا يعني تأجيل الاعتراف بالإيرادات بعد توافر أدلة على تحققها، أو تعجيل الاعتراف بالخسائر قبل توافر أدلة على توافرها أو لتكوين احتياطيات سرية. وأخيراً استبعاده نهائياً من الإطار المفاهيمي. غير أنه ونظراً للضغوط التي تعرض لها مجلس معايير المحاسبة الدولي فقد تم إعادة مفهوم التحفظ مرة أخرى إلى الإطار المفاهيمي اعتباراً من مارس ٢٠١٨.

غير أن الباحث يرى أن مفهوم التحفظ كما ورد بالاطار المفاهيمي النهائي لا يعكس مفهوم التحفظ التقليدي، أو ذلك المفهوم الذي يتبناه الباحثون وهو ما سيتم التعرض له عند مناقشة علاقة المعايير الدولية بالتحفظ.

٧-١-٢ أنواع التحفظ:

فرقت العديد من الدراسات بين نوعين من التحفظ (Hansen et al. 2018; Mora and Walker, 2015; Neag and Masca, 2015; Ryan, 2006; Beaver and Ryan, 2005) وهما التحفظ المشروط Conditional Conservatism والتحفظ غير المشروط Unconditional Conservatism.

ويشير **التحفظ المشروط، أو التحفظ اللاحق،** إلى اعتماد التحفظ على وقوع أو عدم وقوع أحداث في المستقبل، وبناءً على ذلك يتم استخدام القياس المتحفظ عند التوقع بحدوث أنباء سيئة في المستقبل بدرجة معقولة من التأكد من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض القيم الدفترية للأصول أو زيادة القيمة الدفترية للالتزامات وما يتبعه من خسائر. وتتبنى العديد من أسس القياس المحاسبي ذلك النوع

من التحفظ مثلاً عند تطبيق قاعدة التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق لكل من المخزون (IAS 2) والأصول المحتفظ بها لغرض البيع(IFRS 5)، كذلك تطبيق أسس قياس انخفاض القيمة Impairment لعناصر المركز المالية المختلفة (IAS 36).

وقد أشار (Kim and Zahang, 2016; Lara et al, 2011; Goh and Li, 2011; Lara et al. 2009) بأن التعريف الذي تبناه Basu ومن تبعه من الباحثين والمتعلق بفروق توقيت الاعتراف بالأنباء غير السارة مقبل الأنباء السارة إنما هو يتعلق بالتحفظ المشروط. وبالتالي فإن ذلك النوع من التحفظ يؤدي إلى الحد من رغبة وقدرة الإدارة لإخفاء الأنباء غير السارة والتعجيل بالاعتراف بالأنباء السارة لتحقيق المصالح الذاتية في إطار نظرية الوكالة (Kim and Zahang, 2016).

أما **التحفظ غير المشروط، أو التحفظ السابق،** فهو التحفظ الذي لا يتوقف على وقوع أحداث مستقبلية متوقعة، وإنما ينشأ من الطرق المحاسبية المستخدمة والتي يترتب عليه تخفيض القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها السوقية، مثل استخدام طرق الاهلاك المعجل لإهلاك الأصول الثابتة، وعدم رسملة تكاليف الأصول المطورة داخلياً والاعتراف بها كمصروفات.

ويرى الباحث أن التحفظ غير المشروط يخضع لقواعد القياس التي تحددها المعايير المحاسبية لعناصر القوائم المالية المختلفة، وأن مجال الاختيار الإداري في ذلك المجال إنما يتحدد في إطار ما توفره تلك المعايير من مرونة لاستخدام طرق القياس المختلفة، غير أن ذلك الاختيار يكون محكوماً بما تفرضه المعايير المحاسبية من قيود على استخدام بدائل القياس وإمكانية التغيير بين تلك البدائل وما يتطلبه من التعديلات بأثر رجعي عند تغيير طرق القياس المستخدمة وفقاً للمعيار الدولي (IAS 8). أما التحفظ غير المشروط فهو الأكثر عرضة للتأثر بتقديرات الإدارة لما قد تكون عليه الأنباء المستقبلية وبالتالي الاعتراف أو عدم الاعتراف بنتائج تلك الأحداث بصورة مسبقة.

٧-١-٣ تقييم التحفظ:

قدمت العديد من الدراسات دليلاً على تأثير التحفظ المحاسبي على الممارسات المحاسبية بالشركات (Gao, 2013)، وهناك عدد كبير من الدراسات أثبت أن التحفظ المحاسبي له العديد من المنافع سواء من خلال التحليل النظري أم التطبيق العملي (Core, 2017). غير أن هناك بعض الدراسات التي ترى أن التحفظ المحاسبي قد يترتب عليه بعض النتائج غير المرغوب بها Lin et al. 2014.

فعلى جانب الدراسات التي ترى أهمية ونفعية التحفظ المحاسبي، فقد أشار (Goh and Li, 2011; DeFond et al. 2016; Donovan and Martin, 2015; Lu and Trabelsi, 2013) إلى أن الأدب المحاسبي قدم العديد من الأدلة على أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تحسين كل من جودة التقارير والمعلومات المحاسبية، وكفاءة الاستثمار، وجودة التعاقدات، وتخفيض عدم تماثل المعلومات. كذلك يلعب التحفظ دوراً في تقديم اشارات بالمعلومات الخاصة المتاحة لدى الإدارة وتخفيض مشاكل الوكالة خاصة التخلخل الاخلاقي والاختيار المعاكس(Lara et al. 2009) مما يؤثر بشكل جوهري على أنشطة الشركة الاستثمارية والتمويلية (Bradford et al. 2017). كما يؤدي التحفظ إلى تخفيض عدم تأكد المستثمرين بشأن قيمة المنشأة، ويخفض من احتمالات الافلاس ومخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية (Lara et al. 2016; Khurana and Wang, 2015). وقد خلصت دراسة Zhong and Li (2017) والتي عرضت مسحاً للدراسات السابقة في مجال التحفظ المحاسبي إلى أن التحفظ المحاسبي يعد أحد الخصائص الهامة والتي لا يمكن استبعادها من الإطار المفاهيمي وعند تطوير المعايير المحاسبية.

وبشأن أثر التحفظ في الحد من رغبة وقدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح فقد أشار Goh et al. (2017) إلى أن التحفظ يتطلب الحصول على دليل أكبر للاعتراف بالمكاسب ومن ثم يتطلب المزيد من الجهد من قبل الإدارة مما يحد من دوافع الإدارة للمبالغة في الأرباح، كما أنه يتطلب مستوى أقل من الأدلة والجهد للاعتراف بالخسائر والتي لا تريد الإدارة الاعتراف بها، وبالتالي فإن التحفظ

يترتب عليه معلومات أكثر وأقوى من تلك التي تكون مطلوبة في حال ما إذا كان الدليل المطلوب للاعتراف بالمكاسب والخسائر متكافئ. وقد قدمت دراسة Kim and Zhang (2016) دليلاً على أن التحفظ المشروط يحد من حوافز الإدارة وقدرتها على المبالغة في نتائج الأداء المفصح عنه واخفاء الأنباء غير السارة عن المستثمرين والذي بدوره يخفض من مخاطر انهيار أسعار لأسهم. حيث ترى الدراسة أن قدرة الإدارة على اخفاء الأنباء غير السارة لفترات متراكمة، سوف ينعكس وبصورة مجمعة ومفاجئة في لحظة زمنية محددة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حاد في سعر السهم. وبالتالي خلصت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يرتبط باحتمالات أقل للانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركة، وأن تلك العلاقة كانت أكثر قوة ووضوحاً في الشركات ذات المستوى المرتفع من عدم تماثل المعلومات.

ومن ناحية تأثير التحفظ في الحد من عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة، فقد قدمت العديد من الدراسات أدلة على أن التحفظ المحاسبي له دور معلوماتي من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات، فعدم تماثل المعلومات بين المديرين والملاك الخارجيين يؤدي إلى زيادة الطلب على تقارير مالية أكثر تحفظاً، حيث أن التحفظ يؤدي إلى تخفيض دوافع المديرين وقدرتهم على التلاعب في النتائج المحاسبية ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة قيمة الشركة (Cho and Choi, 2016)، بل قدم LaFond and Watts, 2008; Chi and Wang, 2010) دليلاً على أن التغير في مستوى عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين الخارجيين يؤدي إلى التغير في التحفظ، بما يشير إلى أن المساهمين يطلبون تقارير متحفظة وأن هناك عرض من جانب الشركة على التقارير المتحفظة، لأنها تساعد في تخفيض عدم تماثل المعلومات. وقد أكدت دراسة Lara et al. (2014) على تلك النتيجة حيث توصلت إلى أن التحفظ المحاسبي يحسن من البيئة المعلوماتية للشركة، حيث أنه يؤدي لاحقاً إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات، وبالتالي فإن الدراسة اثبتت أن التحفظ المحاسبي مفيداً لكل من الدائنين والملاك. كما توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي ترتب عليه زيادة دقة تنبؤات المحللين وانخفاض مدى (تشتت) تلك التنبؤات، وزيادة عدد المحللين المتابعين للشركة، بما يشير إلى أن التحفظ يساعد الخبراء المستخدمين للقوائم المالية ويحسن دقة تنبؤاتهم.

وأما على جانب قدرة التحفظ على الحد من تماثل المعلومات بين الشركة والدائنين، فقد توصلت دراسة (Wittenberg-Moerman, 2008) أن هناك انخفاض في مدى سعر الطلب والعرض Bid-ask spread في سوق الاقراض الثانوي للشركات ذات مستويات التحفظ المحاسبي الأعلى. كما قدمت دراسة Kim et al. (2011) دليلاً على أن تكاليف الوكالة تزيد من الطلب على الاعتراف غير المتماثل للمكاسب والخسائر(التحفظ).

وبشأن أثر التحفظ على جودة التعاقدات، وفي مجال تعاقدات الدين فقد أشارت دراسة Dai and Yang (2015) إلى أهمية التحفظ المحاسبي في تحفيز عقود الائتمان، وذلك من خلال منع الشركة من المبالغة في نتائج أدائها المالي بما يحقق الضرر بمصالح الدائنين. إضافة إلى أن التحفظ المحاسبي أيضاً يكون نافعاً للمقترض حيث يمكنه من الحصول على قروض بمعدل فائدة أقل ومن ثم يخفض من تكلفة الاقتراض (Zhang, 2008).

وفي نفس سياق الدور التعاقدي للتحفظ اختبرت دراسة Hui et al. (2012) علاقة القوة التفاوضية للعملاء والموردين بالتحفظ المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي يتمتع فيها العملاء والموردين بقوة تفاوضية أكبر تجاه الشركة ويكون لهم القدرة على وضع الشروط التعاقدية يكون التحفظ المحاسبي بها أكبر. وتفسر الدراسة ذلك بأنه ناتج عن وجود طلب من الأطراف التعاقدية التجارية على التحفظ المحاسبي لأنه يحد من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تقوم الشركات بتلبية ذلك الطلب من خلال ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً بما يخفض من تقييم الأطراف التعاقدية لدرجة المخاطر ومن ثم يحسن من الشروط التعاقدية التي تحصل عليها الشركة. وبالتالي فإن التحفظ المحاسبي يقدم مزايا لكل من طرفي التعاقد التجاري.

وفي مجال علاقة التحفظ بتكلفة التمويل فقد اختبرت دراسة Lara et al. (2011) علاقة التحفظ المحاسبي بتكلفة رأس المال بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط يرتبط عكسياً بتكلفة رأس المال، وبذلك تدعم الدراسة تحليل الدراسات التحليلية السابقة بأن الاعتراف الدقيق بالأنباء غير السارة يؤدي إلى تخفيض كل من معدل الخصم الذي يستخدمه المستثمرون عند تقييم قيمة الشركة في ظل عدم التأكد ومخاطر الاستثمار لحملة الأسهم، ذلك لأن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض التقلب في عوائد الأسهم ومن ثم مخاطر الاستثمار.

وفي مجال دور التحفظ في ترشيد القرارات الاستثمارية فقد توصلت دراسة Cho and Choi (2016) إلى أن التحفظ المحاسبي يسهم في الرقابة على القرارات الاستثمارية للإدارة ويحد من القرارات الاستثمارية الانتهازية. وترى الدراسة أن دور التحفظ المحاسبي في ذلك إنما ينشأ عن أن الاعتراف الوقتي بالخسائر المحتملة الناتجة عن ضعف أداء المشروعات الاستثمارية والتي تنعكس بصورة سريعة في الأرباح المحاسبية، بما يحد من القرارات الانتهازية الاستثمارية للمديرين، ذلك لإدراكهم أن الاعتراف الوقتي بالخسائر سيؤدي إلى تخفيض الربح المتخذ أساساً لاحتساب الحوافز. إضافة إلى أن الاعتراف الوقتي بالخسارة يجعل من الصعب على المديرين تأخير الاعتراف بالخسائر إلى الفترات اللاحقة للإدارات التالية. كما اختبرت دراسة Lara et al. (2016) علاقة التحفظ المحاسبي بكفاءة استثمارات الشركة والتمويل والأداء، وتوصلت إلى أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تحسين كفاءة الاستثمارات، أي زيادة الاستثمارات عندما تكون هناك دوافع لخفضها بصورة غير كفؤة، وتخفيض الاستثمارات عندما يكون هناك دوافع لزيادتها بطريقة غير كفؤة، كما يؤدي إلى تحسين جودة الأداء والعائد المستقبلي على الأصول.

وفي مجال علاقة التحفظ بمخاطر الافلاس، فقد اختبرت دراسة Lee et al. (2012) العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومخاطر الافلاس. وتوصلت إلى أن التحفظ المحاسبي يساعد على التنبؤ بالإعسار المالي. وأن الشركات ذات مستويات التحفظ المنخفضة أكثر احتمالاً للتعرض للإفلاس مقارنة بالشركات ذات مستويات التحفظ المرتفعة. وتدعم تلك النتائج من الدور الاقتصادي للتحفظ المحاسبي، وتساهم في حسم الجدل حول استبعاد التحفظ المحاسبي من القوائم المالية. وقد أشارت دراسة Donover and Martin (2015) إلى أنه بالإضافة إلى دور التحفظ المحاسبي في تخفيض مخاطر الائتمان وتحسين عملية تعاقدات الدين (قبل منح الائتمان)، فإن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً أخر لا يقل أهمية وهو تحسين معدل استرداد الدين في حالة التعثر المالي للمدين. وبالتالي توصلت الدراسة إلى أهمية التحفظ في الحفاظ على قيمة الشركة، وأنه يضمن استرداد الدائنون لديونهم بصورة أكبر في حالات اعسار المدين.

وعلى جانب آخر فهناك من يرى أن التحفظ قد يترتب عليه نتائج غير مرغوبة، فقد أشار Goh and Li (2011) إلى أن هناك بعض الدراسات وجهت انتقاداً للتحفظ حيث يرى البعض أن التحفظ قد يؤدي إلى زيادة إدارة الأرباح، بينما يرى البعض الأخر أن التحفظ قد يؤدي إلى فقد القوائم المالية للحيادية حيث يترتب عليه معلومات متحيزة وتخفيض متعمد للقيم الدفترية للشركة والأرباح.

وهناك من يرى أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة العناصر المؤقتة بمكونات الربح المحاسبي مما يؤدي إلى درجة أكبر من تقلب الأرباح ومن ثم تخفيض القدرة التنبؤية وزيادة أخطاء التنبؤ، وبالتالي فإن المستثمرين يرون بأن الأرباح المعدلة Street Earnings[1] التي تستبعد أثر التحفظ من الأرباح المحاسبية تكون أكثر نفعاً لأغراض التقييم وبالتالي فإن المستثمرين قد يفضلون الأرباح المحاسبية التي تتضمن قدراً أقل من التحفظ المحاسبي المشروط، وهو ما أدى إلى استجابة المحللين الماليين لذلك الطلب وتقديم معلومات عن الأرباح المحاسبية المعدلة باستبعاد آثار التحفظ المحاسبي

[1] أشارت دراسة Heflin et al. (2015) إلى أن المحللين عادة ما يقدمون تنبؤاتهم اعتماداً على افتراضات معينة (والتي قد تستبعد مثلاً انخفاض قيمة الأصول والعناصر المؤقتة من الأرباح) وبالتالي فإنهم يفضلون تقديم معلومات لاحقة عن الأرباح المحاسبية تتماشى مع تلك الأسس التي تم بناء عليها إعداد التنبؤات أي يتم تعديل الربح المحاسبي باستبعاد العناصر المؤقتة التي لم تدرج بالتنبؤات والراجعة إلى التحفظ المحاسبي، وأشارت الدراسة إلى أن تلك الأرباح تسمى بالأرباح الحقيقية والتي وردت بالعديد من الدراسات بمصطلح Street Earnings.

المشروط (Heflin et al. 2015). بل أن Lim et al. (2014) أوضح أنه بالرغم من أن الدراسات السابقة قدمت أدلة على دور التحفظ المحاسبي في تخفيض إدارة الأرباح، إلا أن هناك دراسات أخرى قدمت أيضاً دليل على أن التحفظ المحاسبي قد يؤدي لزيادة إدارة الأرباح. فقد أشار (Mora and Walker, 2015; Ruch and Tylor, 2015) إلى أن التحفظ غير المشروط قد يخلق الفرصة لزيادة إدارة الأرباح من خلال المساعدة على تكوين احتياطيات سرية والتي يمكن أن تنعكس في الأرباح، غير أن Mora and Walker (2015) أشار إلى أن ذلك يكون مرهوناً بأن يكون مسموحاً للشركة أن تعكس أثر هذا التحفظ، بينما التحفظ المشروط يؤدي إلى تخفيض إدارة الأرباح ولكنه يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في رقم الأرباح ومن ثم تخفيض دقة تنبؤات المحللين بالأرباح (Mora and Walker, 2015; Ruch and Tylor, 2015).

كما توصلت دراسة Heflin at al. (2015) إلى أن التحفظ المشروط يؤدي إلى تخفيض نفعية الأرباح المحاسبية لأغراض التقييم من وجهة نظر المستثمرين. حيث يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تخفيض استمرارية الأرباح، وخفض قيمتها المعلوماتية، وجعل الأرباح أكثر تقلباً (أقل تمهيداً)، وأيضاً التنبؤ بالأرباح أكثر صعوبة. كما أن معلومات الأرباح المعدلة من قبل المحللين باستبعاد أثر التحفظ كانت أكثر جودة في ظل مستويات التحفظ المشروط الأكبر. وأن التخفيض في مستوى التحفظ المشروط من الأرباح المحاسبية أدى إلى استمرارية أكبر في الأرباح، وتمهيدها، وانخفاض خطأ التنبؤ للمحللين ودرجة تشتت تنبؤاتهم. كما أنه في ظل زيادة درجة التحفظ المحاسبي تزيد احتمالية اختلاف الارباح المحاسبية عن الأرباح المعدلة، بل أن الاختلاف بينهما يصبح أكثر جوهرية. وبالتالي فقد خلصت الدراسة إلى أن التحفظ المشروط يترتب عليه أن تصبح الأرباح المعدلة أكثر نفعية من الأرباح المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية للمستثمرين.

وقد قدمت دراسة Bertomeu et al. (2017) رؤية جديدة في هذا المجال، حيث حاولت الإجابة على تساؤل هام وهو؛ إذا كان التحفظ المحاسبي مفيداً للشركات فلماذا لا تختار الشركات أعلى مستوى ممكن من التحفظ؟. وقد أوضحت الدراسة أن التحفظ المحاسبي (والذي يؤدي إلى تخفيض الأرباح ومن ثم الحوافز) يؤدي إلى بذل الوكيل المزيد من الجهد للمحافظة على مستوى الأرباح المطلوب بما يؤدي إلى زيادة الأداء الاقتصادي وجودة الأرباح، غير أنه أيضاً قد يخلق نوعاً آخر من مشاكل الوكالة وهو في حال عدم قدرة الإدارة من خلال بذل الجهد إلى الوصول للربح المحاسبي المطلوب، فإن ذلك قد يدفعها للتلاعب في الأرباح المحاسبية. لذلك فإن الدراسة قدمت مفهوم التحفظ الأمثل والذي يعمل على حل هذا التعارض وبالأخذ في الاعتبار الخصائص أو المحددات الاقتصادية من خلال التعامل مع مشكلتين من مشاكل التخلخل الاخلاقي وهما الرغبة في تجنب بذل الجهد والتلاعب في الارباح. وبالتالي ترى الدراسة أن المستوى الأمثل من التحفظ هو الذي يرتبط طردياً ببذل المزيد من الجهد وتخفيض التلاعب في الأرباح، ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن كل من بذل الجهد والتلاعب في الأرباح له تكلفته من وجهة نظر الوكيل. فالمزيد من التحفظ يؤدي إلى ارتفاع تكلفة بذل الجهد من قبل الوكيل، وبالتالي يكون التلاعب في الأرباح من وجهة نظر الوكيل هو الأقل تكلفة، بينما انخفاض مستوى التحفظ يجعل القليل من الجهد يحقق أهداف الوكيل وبالتالي ينخفض تكلفة الجهد المبذول مقارنة بتكلفة التلاعب في الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة مستوى التحفظ لن يكون مرغوباً على إطلاقه، وبالتالي قدمت الدراسة نموذج لتقدير معلمات التنبؤ التي تربط التحفظ والتلاعب في الأرباح، والجهد المبذول بخصائص الأرباح.

٧-١-٤ علاقة التحفظ بخصائص الشركات:

فيما يتعلق بتأثير الحوكمة في الطلب على التحفظ المحاسبي فقد قدمت دراسة Lara et al. (2009) دليلاً على أن أن الشركات ذات مستويات الحوكمة الأقوى يكون لديها مستويات أعلى من التحفظ المحاسبي المشروط. وأن تأثير تلك العلاقة في اتجاه من الحوكمة إلى التحفظ وليس العكس، كما أن الشركات ذات الحوكمة الأقوى تستخدم الاستحقاقات الاختيارية لإرسال إشارات للمستثمرين عن الأنباء غير السارة بصورة أكثر وقتية، بما يشير إلى أن الحوكمة تحسن من دور التحفظ المحاسبي في

الحد من إدارة الأرباح الانتهازية، والحد من قدرة الإدارة على استخدام الاستحقاقات الاختيارية بصورة انتهازية لتحقيق مصالحها الخاصة، ومن ثم الحد من مشاكل الوكالة. وبالتالي أوضحت الدراسة أن الحوكمة تعد أحد المحددات الهامة لمستوى التحفظ المحاسبي في الشركات. كما توصلت دراسة Elshndidy and Hassanein (2014) إلى أن تبني المعايير الدولية أدى إلى تعزيز دور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الضغط على الإدارة من أجل تبني مستويات أعلى من التحفظ.

وبشأن أثر هيكل التمويل على التحفظ المحاسبي فقد اختبرت دراسة Khurana and Wang (2015) علاقة هيكل أجال الديون بالتحفظ المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى أن القروض والديون قصيرة الأجل ترتبط سلبياً بالتحفظ مقارنة بالقروض طويلة الأجل. وقد كانت تلك العلاقة أكثر تأثيراً في الشركات التي تعاني ضغوطاً مالية. واختبرت دراسة Goh et al. (2017) علاقة التحفظ المشروط بخيار التمويل بالدين مقابل التمويل بالملكية، وتوصلت إلى أن زيادة مستوى التحفظ يترتب عليها التمويل بالملكية بصورة أكبر من التمويل بالدين، كذلك فإن انخفاض تكاليف التمويل بالملكية يكون أكبر مقارنة بالتمويل بالدين مع زيادة مستوى التحفظ. وتشير النتائج إلى أن التحفظ يؤدي إلى تخفيض عدم متماثل المعلومات بصورة أكبر بين الشركة والملاك مقارنة بتخفيض عدم التماثل بين الشركة والدائنين. وقد تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة Ball et al. (2008) التي ترى بأن الطلب على التحفظ ينشأ بصفة أساسية من اسواق الدين وليس من أسواق الملكية، مقدمة ثلاثة أسباب لذلك. الأول أن الاعتراف الوقتي أهم للدائنين مقارنة بالملاك. الثاني أن عقود الدين الفعالة تؤدي إلى تحسين وقتية الاعتراف بالخسارة إذ أنها تسهل من المراجعة الوقتية للأرباح وصافي قيمة الشركة، مما يؤدي إلى الاكتشاف الوقتي لأي خروج عن الشروط التعاقدية، وهو ما يجعل التحفظ هاماً جدا للدائنين مقارنة بالملاك. الثالث أن الدائنين والملاك لديهم طلبات مختلفة للتقرير المالي والأشكال الأخرى من الإفصاحات. فبخلاف الدائنون، فإن الملاك يمكنهم الاستفادة من المعلومات الأخرى عندما تقوم الإدارة بتقديم بدائل معلومات غير مالية يمكن الاعتماد عليها بصورة أكثر وقتية من القوائم المالية. وبالتالي خلصت الدراسة إلى أن الملاك لديهم طلباً أقل من الدائنين على التحفظ المحاسبي.

كما اختبرت دراسة Cullinan et al. (2012) العلاقة بين هيكل الملكية والتحفظ المحاسبي في الصين والتي تتسم الشركات فيها بتركز الملكية ووجود ملكية للدولة في الشركات. وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يرتبط عكسياً بنسبة الأسهم التي يمتلكها المساهم الرئيسي، وأن تلك النتيجة تكون معنوية إذا زادت نسبة ملكية المساهم الرئيسي عن ٣٠%، حيث ترى الدراسة أن تركز الملكية تجعل الشركة أكثر ميلاً لإخراج تقارير مالية تحقق مصالح المستثمر الرئيسي على حساب الأقليات الذين يطلبون تقارير متحفظة. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن ملكية الدولة لحصة أقلية تؤدي إلى تقديم تقارير مالية أكثر تحفظاً مقارنة بالشركات التي لا يوجد بها حصة أقلية مملوكة للدولة.

واختبرت دراسة Ramalingegowda and Yu (2012) العلاقة بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي بالسوق الأمريكي. وتوصلت إلى أن النسبة الأكبر من المليكة المؤسسية ترتبط بصورة أكبر بتقارير محاسبية أكثر تحفظاً. وتكون تلك النتيجة أكثر معنوية ووضوحاً في الشركات ذات معدلات النمو الأكبر، والمستوى الأعلى لعدم تماثل المعلومات، ومستويات الحوكمة الأكبر. وتوصلت الدراسة أيضاً من خلال اختبار المسبب والتابع Lead-Lag test إلى أن الملكية المؤسسية تؤدي إلى تقارير محاسبية أكثر تحفظاً وليس العكس. وتشير نتائج تلك الدراسة إلى أن الطلب على التحفظ المحاسبي من قبل المستثمرين إنما ينشأ بصورة أكبر عن المستثمر المؤسسي والذي يكون له القدرة على الوصول إلى المعلومات ومتابعة الإدارة.

وقد اختبرت دراسة Lin et al. (2014) علاقة الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي والتلاعب في الأرباح بتايوان. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات القوائم المالية الأكثر تحفظاً من المحتمل بدرجة أقل أن يكون لديها تلاعب بالأرباح. كما أن هناك ارتباط عكسي بين إدارة الأرباح والملكية المؤسسية. غير أنه إذا كان هناك ميل للشركات نحو التحفظ المحاسبي فإن الملكية المؤسسية يمكن أن تزيد من حوافز الإدارة لإدارة الأرباح، ويتسق ذلك ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة

من أن الملكية المؤسسية ترتبط بجودة الأرباح، غير أن زيادة تلك النسبة عن حد معين قد يؤثر عكسياً على جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

وأما فيما يتعلق بعلاقة التحفظ بالخصائص الداخلية والاقتصادية للشركة فقد توصلت دراسة Khan and Watts (2009) إلى أن الشركات ذات الدورات الاستثمارية الأطول، وعدم التأكد الأعلى وعدم تماثل المعلومات الأكبر يكون لديها مستويات من التحفظ أعلى. وتوصلت دراسة كساب (٢٠١١) إلى أن هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ، وعلاقة طردية بين كل من نسبة المديونية والحوكمة ومستوى التحفظ. وقد اختبرت دراسة Goh and Li (2011) العلاقة بين الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي المشروط. وتوصلت إلى أن هناك علاقة معنوية وموجبة بين جودة الرقابة الداخلية بالشركة وبين التحفظ المحاسبي.

وفيما يتعلق بعلاقة التحفظ بالمتغيرات على المستوى الكلي للدولة، فقد أشارت دراسة Neag and Masca (2015) المسحية إلى أن الدراسات السابقة أوجدت دليلاً على أن التحفظ المحاسبي يختلف بحسب القواعد والظروف القانونية مثلاً باختلاف دول القانون العام مقابل دول القانون الروماني. وقد استخلصت دراسة Mora and Walker (2015) أن مستويات التحفظ المشروط كانت أكبر في الدول ذات أسواق المال الأكثر تقدماً، وذات القوانين والأنظمة التي تقدم الحماية الأعلى للمستثمرين، ومخاطر التقاضي المرتفعة. في حين ترتبط المستويات الأعلى من التحفظ غير المشروط بالدول ذات أسواق رأس المال الأقل نمواً و/أو التي تعتمد على البنوك كمصدر رئيسي للتمويل، حيث يكون التركيز أكبر على الاعتبارات الضريبية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن التحفظ المحاسبي يتأثر بالعديد من المتغيرات الداخلية للشركة وكذلك المتغيرات الخارجية والاقتصادية، الأمر الذي يتطلب المزيد من البحث لاستكشاف العوامل والجوانب المؤثرة في سلوك التحفظ المحاسبي.

٧-١-٥ علاقة التحفظ بالمراجعة:

في مجال علاقة التحفظ بالمراجعة، توصلت دراسة Lee et al. (2015) إلى أن التحفظ المشروط يؤدي إلى تخفيض خطر المراجعة، ومن ثم يؤدي إلى تخفيض اتعاب المراجعة. غير أن تلك العلاقة تكون أقل في ظل ارتفاع جودة حوكمة الشركة، حيث ترى الدراسة أن ارتفاع جودة الحوكمة في حد ذاته يؤدي إلى تخفيض خطر المراجعة من ثم انخفاض اتعاب المراجعة، وبالتالي فإن زيادة مستوى التحفظ يترتب عليه أثر أقل على أتعاب المراجعة. وفي نفس السياق توصلت دراسة DeFond et al. (2016) إلى أن الشركات الأكثر تحفظاً ترتبط بمستوى أقل من مخاطر الارتباط، وقيمة أقل لأتعاب المراجعة، وتقارير مراجعة تتضمن معدل أقل للرأي المعدل بسبب اعتبارات الاستمرارية، ودعاوي قضائية أقل ضد المراجع، وإعادة إعداد القوائم المالية أقل، ومعدلا أقل لاستقالة (اعتذار) المراجع. وبالتالي فإن المراجعون يرون أن التحفظ المحاسبي يعد محدداً هاماً من محددات خطر الارتباط وهو ما يؤثر على قرارات التعاقد بين المراجع والعميل.

كما اختبرت دراسة Mitra et al. (2016) العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط وتحول الشركات من المراجع الذي ينتمي إلى الأربع الكبار إلى مكاتب المراجعة بخلاف الأربع الكبار في اعقاب تطبيق قانون SOX[1]. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الشركات الأقل تحفظاً تحولت من المكاتب الأربع الكبار إلى المكاتب غير الكبار بصورة معنوية. كما أن الشركات التي تحولت من المكاتب الأربع الكبار إلى المكاتب بخلاف الكبار قد ارتبطت بتحفظ محاسبي أقل بصورة معنوية في الفترة اللاحقة للتحول مقارنة بالفترة السابقة. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن استقالة أو إقالة المراجع خلال الفترة أدى إلى انخفاض جوهري في مستوى التحفظ المحاسبي، خاصة في تلك الشركات ذات مستوى الحوكمة الأضعف.

[1] Sarbanes–Oxley Act (2002)

وتوصلت دراسة Kausar and Lennox (2017) إلى أن هناك علاقة طردية بين تقرير المراجع المعدل بسبب الاستمرارية وانخفاض مستوى التحفظ المحاسبي. بل أنه في حالة الشركات التي أفلست فإن تقرير المراجع السابق المعدل بشأن الاستمرارية كان له محتوى معلوماتي جوهري. وبالتالي خلصت الدراسة إلى أن تقرير المراجع المعدل بشأن الاستمرارية يكون له محتوى معلوماتي يعالج انخفاض مستوى التحفظ بالميزانية العمومية.

ويخلص الباحث من ذلك بأن هناك ارتباط طردي بين جودة المراجعة والتحفظ المحاسبي.

٧-٢ علاقة التحفظ بالمعايير الدولية:

٧-٢-١ موقف الإطار المفاهيمي ومعايير المحاسبة المالية من التحفظ:

تضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية قبل عام ٢٠١٠مفهوم الحيطة Prudence والذي كان ينظر إليه كأحد العوامل التي قد تؤدي لجعل المعلومات المالية أكثر نفعاً. ووفقاً لذلك الإطار كان ينظر للتحفظ على أنه درجة الحذر في ممارسة الأحكام المطلوبة لعمل التقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم التأكد. بحيث لا يتم المبالغة في قيمة الأصول والمكاسب أو تخفيض قيم الالتزامات والخسائر، ومع ذلك فلا يجب بأي حال من الأحوال استخدام الحيطة لخلق احتياطيات سرية أو المبالغة في المخصصات أو التخفيض المتعمد للأصول والارباح والزيادة المتعمدة للالتزامات والخسائر بما يخرج المعلومات المحاسبية عن الحيادية (Barker, 2015) .

ومع ذلك فقد تم تفسير ذلك المفهوم بطرق مختلفة من قبل المستخدمين. وفي الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي عام ٢٠١٠ تم استبعاد مفهوم التحفظ وذلك لتخوف المجلس من أن الاشارة إلى ذلك المفهوم سوف يفهم بطرق تتعارض مع الحيادية، ومن ثم فقد أعطى المجلس أفضلية للحيادية عن التحفظ. وفي هذا الصدد فقد أشار رئيس المجلس Hoogervorst إلى أن أحد أسباب إزالة هذا المفهوم كان التقارب مع GAAP في الولايات المتحدة، والسبب الآخر هو أن الكثيرين رأوا أن مفهوم الحيطة يُستخدم عملياً كذريعة لإدارة الأرباح (نقلاً عن Mora and Walker 2015).

وفي ورقة المناقشة التي عرضها المجلس عام ٢٠١٣ لتعديل الإطار المقترح لم يتم التعرض للقسم الخاص بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي لم يتم اقتراح إعادة ادخال مفهوم التحفظ بالاطار المفاهيمي. ومع ذلك، ونتيجة للعديد من الضغوط والانتقادات من قبل مستخدمي القوائم المالية والمهنيين والباحثين ، والذين يرون بأن التحفظ ينظر إليه على أنه ممارسة الحذر، فقد اقتنع المجلس بأن ذلك المفهوم قد يؤدي إلى تحقيق الحيادية عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية. وبالتالي وفي المسودة المقترحة لتعديل الإطار المفاهيمي عام ٢٠١٥ اقترح المجلس إعادة ادخال مصطلح الحيطة والحذر "prudence" والذي يعرف على أنه ممارسة الحذر Caution عند ممارسة الأحكام المطلوبة في ظل عدم التأكد، والتي تتفق مع الحيادية ولا تسمح بالقياس المبالغ فيه أو المخفض لأي من الأصول والالتزامات والمكاسب والخسائر"(Barker, 2015; Mora and Walker, 2015) .

ويرى الباحث أن ذلك يمثل تغيراً أساسياً في مفهوم التحفظ ليتخلص من عدم التماثل في الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر وبالتالي فأصبح يختلف عن المفهوم التقليدي للتحفظ والذي كان يعطى نوعاً من عدم التماثل المرغوب في الاعتراف بالمكاسب والخسائر في ظل عدم التأكد. ومن هنا فقد أصبحت الحيطة في الإطار الجديد هي أشبه ببذل العناية المهنية عند اتخاذ الأحكام الشخصية والتقديرات في ظل عدم التأكد.

وقد جاءت ردود الأفعال لتشير إلى تأييد أصحاب المصالح (الأكاديميين والمهنيين) للمسودة المقترحة بإعادة إدخال مفهوم التحفظ بالاطار المفاهيمي. غير أن البعض الأخر من أصحاب المصالح تحفظوا على وجه عدم التماثل الذي قد يتضمنه التحفظ من حيث ضرورة الحصول على دليل أكثر اقناعاً لدعم الاعتراف بالأصول والمكاسب مقارنة بالالتزامات والخسائر، أو اختيار أساس القياس الذي

يؤدي إلى الاعتراف بالخسائر في مرحلة مبكرة عن الاعتراف بالمكاسب، وقد جاءت استجابة المجلس لتلك الردود على النحو التالي[1]:

- أيد المجلس المقترح بضرورة إعادة إدراج مفهوم الحيطة إلى الإطار المفاهيمي، حيث لاحظ المجلس أن استبعاد التحفظ في عام ٢٠١٠ أدى إلى التشويش وخلص إلى ضرورة إعادة إدراج مفهوم الحيطة ولكن مع التفسير الواضح له مما يحقق الوضوح وينهي حالة التشويش السائدة.

- في الإطار المعدل الصادر في مارس ٢٠١٨ لم يقدم المجلس الصورة غير المتماثلة لمفهوم الحيطة، حيث أن ذلك قد يؤدي إلى التعارض أحياناً مع الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تتضمن الملائمة والتمثيل الصادق. ومع ذلك فقد لاحظ المجلس أن ليس كل عدم تماثل يتعارض مع الحيادية، ومن ثم فقد تتضمن المعايير متطلبات عدم تماثل إذا ترتب على ذلك معلومات أكثر نفعية.

ومن الجدير بالملاحظة أن هناك تحرك من قبل المعايير الدولية للاعتراف ببعض الأنباء الجيدة المتوقعة جنباً إلى جنب مع الأنباء غير الجيدة متى توافرت شروط الاعتراف التي تحددها المعايير في هذا الصدد، فعلى سبيل المثال يشير معيار التقرير الدولي [٢](IFRS 15) والخاص بإيرادات العقود مع العملاء إلى إمكانية الاعتراف بإيراد العقد المتغير والذي قد يتوقف على واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية إذا كان لدى المنشأة تأكيد معقول بتحقق ذلك الإيراد، وقد قدم المعيار مثالاً على ذلك وهو الشق المتغير من العقد والمتعلق على شرط مثل خصم الكمية أو تحقيق عائد متوقف على أداء مستقبلي. وإذا نظرنا إلى ما قدمه المعيار في هذا الصدد نجد أنه يطابق مبدأ التحفظ فيما يتعلق بالاعتراف بالمصروفات والخسائر ولكن بالتطبيق على الإيراد والمكاسب. وهنا يمكن القول بأن سعي المعيار إلى ذلك إنما جاء نتيجة ما قد أثير عند مناقشة تطوير الإطار المفاهيمي الأخير بأن مشكلة التحفظ تكمن في عدم التماثل الذي يحدث في القياس بالمصروفات والخسائر مقارنة بالإيرادات والمكاسب الأمر الذي يترتب عليه التأثير على الحيادية. وقد انتهى المجلس عند تطوير الإطار الأخير إلى أن التحفظ هو أمر مرغوب فيه والذي يعني أخذ الحيطة عند إعداد الأحكام والتقديرات في ظل ظروف عدم التأكد ولكن ليس فقط فيما يخص الأنباء السيئة ولكن أيضاً الأنباء الجيدة. وبالتالي فإن الباحث يرى أن وجهة النظر التي تبناها المجلس بشأن التحفظ إنما هي أقرب لزيادة درجة بذل العناية المهنية عند إعداد التقديرات وعمل الأحكام الخاصة بالتقديرات والاعتراف بالعناصر غير المؤكدة الحدوث سواء تعلقت بأنباء غير جيدة أم أنباء جيدة، ويرى الباحث أن ذلك يختلف بصورة هامة عن المفهوم التقليدي للتحفظ. وبالتالي وعلى الرغم من إعادة إدراج التحفظ مرة أخرى بالإطار المفاهيمي المطور في مارس ٢٠١٨ إلا أن دلالة التحفظ المقصودة تختلف عن تفسيرات التحفظ السائدة والتي تناولتها تعريفات الدراسات على النحو السابق الإشارة إليه.

ويعتقد الباحث أن موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية من محاولة تجنب الإطار المفاهيمي لمبدأ التحفظ إنما لتعارض مبدأ التحفظ مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية منها على سبيل المثال الحيادية والتي تعتبر احد مواصفات التعبير الصادق عن المعلومات المحاسبية، وأيضاً للاتجاه المتزايد من قبل المعايير الدولية لتبني مفهوم القيمة العادلة لقياس البنود المختلفة بقائمة المركز المالي. غير أن ذلك أدى -من وجهة نظر الباحث- إلى وجود تشوه في عملية القياس المحاسبي، حيث أن الممارسة العملية لبعض المعايير أبقت على مفهوم التحفظ المتضمنه في قياس بعض العناصر، منها على سبيل المثال:

---

[1] IABS, IFRS, Conceptual Framework Feedback Statement, March 2018.

[٢] معيار IFRS 15 بعنوان "إيرادات العقود مع العملاء" المعيار يبدأ العمل به اعتباراً من ٢٠١٨/١/١، ويحل محل معيار IAS 11 "عقود المقاولات"، ومعيار IAS 18 "الإيرادات"، والتفسير IFRIC 13 "برامج ولاء العملاء"، والتفسير IFRIC 15 "الاتفاقات لإنشاء العقارات"، والتفسير IFRIC 18 "تحويلات الأصول من العملاء"، والتفسير SIC 31 " معاملات مبادلة الإيرادات متضمنة خدمات الاعلان".

- قياس المخزون (معيار رقم ٢ الدولي) وفقاً للتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.
- قياس الأصول غير الجارية المحتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ٥.
- قياس الانخفاض في قيم الأصول وفق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ (مثل انخفاض قيم الأصول غير الملموسة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨، الانخفاض في الأصول المالية وفق معيار التقرير المالي رقم ٩، الانخفاض في العقارات والمصانع والآلات في حال تطبيق نموذج التكلفة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٦).
- المخصصات والاعتراف بالالتزامات الشرطية Contingent Liabilities وفق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧.

في حين تم الخروج عن مبدأ التحفظ المحاسبي عند قياس المزيد من عناصر الميزانية بالقيمة العادلة ومنها:

- الأصول الاستثمارية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠.
- العقارات والمصانع والآلات (الأصول الثابتة) وفقاً للمعيار الدولي رقم ١٦، والذي سمح للشركات إما بتطبيق نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة لقياس تلك الأصول.

الأمر الذي يشير إلى وجود بعض متطلبات القياس التي تتمشى مع مفهوم التحفظ والبعض الأخر الذي يخرج عن مفهوم التحفظ، ولعل ذلك هو السبب الأبرز في استبعاد مبدأ التحفظ من الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية.

وبذلك فقد يكون من المتوقع أن يؤدي تبني المعايير الدولية إلى انخفاض مستوى التحفظ المرغوب فيه (التحفظ المشروط) ذلك لتركيز المعايير الدولية على الحيادية على حساب التحفظ، وما استتبعه من التوسع نحو تطبيق مداخل القيمة العادلة في القياس. وهو ما أيدته دراسة Mora and Walker (2015)، خاصة في ظل الإطار المفاهيمي القائم قبل تعديله في مارس ٢٠١٨، وبالتالي فإن أثر تطبيق المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي يحتاج إلى المزيد من البحث.

٢-٧-٢ أثر المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي من واقع الدراسات التطبيقية:

أشار (Li et al.; 2017; Bradford et al. 2017; Bertin amd Moya, 2013) إلى أن الدراسات التي تناولت أثر تطبيق المعايير حول العالم على التحفظ المحاسبي جاءت بنتائج متعارضة. فقد اختبر Barth et al. (2008) أثر تبني المعايير الدولية على جودة الأرباح، وبالتطبيق على ٢١ دولة على مستوى العالم خلال الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٣، وتوصلت الدراسة إلى أن تبني المعايير الدولية أدى إلى تحسين مؤشرات جودة الأرباح والتي منها زيادة التحفظ المشروط. وأما دراسة Balsari et al. (2010) فقد استهدفت اختبار أثر التطبيق الالزامي للمعايير الدولية للشركات المقيدة بالبورصة التركية على التحفظ المحاسبي كأحد ملامح جودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني المعايير الدولية يؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي المشروط، وقد كان هذا الأثر أكبر في الشركات التي لديها معدل رفع مالي أقل وأصغر في الحجم.

وقد اختبرت دراسة Zhang (2011) أثر تطبيق المعايير الدولية على جودة الأرباح المحاسبية (مقاسة بالتحفظ المحاسبي) في نيوزيلاندا. وبالتطبيق على عينة من ٧٧١ شركة-سنة تمثل ٩٧ شركة مسجلة ببورصة نيوزيلاندا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩ توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية أدى إلى زيادة التحفظ المحاسبي المشروط ومن ثم جودة الأرباح في نيوزيلاندا.

كما استهدفت دراسة Lai et al. (2013) اختبار سلوك وتطور التحفظ المحاسبي عبر الزمن على عينة من الشركات الاسترالية خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٩، واختبار أثر التحول إلى المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي يتقلب عبر الزمن ولا يوجد

اتجاه محدد وذلك خلافاً للدراسات الأمريكية والتي ترى أن هناك زيادة في التحفظ المحاسبي. كما أن الدراسة توصلت إلى أن تطبيق المعايير الدولية في استراليا أدى إلى تخفيض مستوى التحفظ المحاسبي المشروط.

كما استهدفت دراسة Arabiat and Khamees (2016) اختبار أثر التطبيق الالزامي للمعايير الدولية على التحفظ المحاسبي المشروط من خلال التطبيق على عينة من الشركات الأردنية عن الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ومدى تغير ذلك التأثير في ظل أخذ بعض المتغيرات الخاصة بالشركة في الاعتبار. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاض في التحفظ المشروط بعد تبني المعايير الدولية وكانت تلك النتيجة أكثر معنوية للشركات التي تفصح عن أصول غير ملموسة ولديها تدهور في الشهرة.

وقد اختبرت دراسة فؤاد (٢٠١٦) أثر الالتزام بتطبيق المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية بمصر، من خلال التطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤. وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية يؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، كما أنه يؤدي إلى تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية والحد من عدم تماثل المعلومات، كما أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تحسين جودة التقارير. وعلى الرغم من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إلا أن الباحث يرى أن هناك حاجة لإعادة اختبار فروض تلك الدراسة لمجموعة من الأسباب أهمها ما يلي:

أن قياس الدراسة لمتغير الالتزام بالمعايير الدولية كان من خلال متغير ثنائي يأخذ قيمة (١) للشركات التي تطبق المعايير الدولية و صفر بخلاف ذلك، على الرغم من أن فترة الدراسة هي من ٢٠١٢-٢٠١٤ وبالتالي فإن تلك الفترة لم يحدث فيها تغير في تطبيق المعايير أو التحول للمعايير الدولية ومن ثم لم توضح الدراسة المعيار المستخدم لتحديد الشركات التي تطبق المعايير الدولية من تلك التي لا تطبقها. لا سيما أن الشركات المصرية ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية والتي تتوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية فيما عدا بعض المتطلبات والتي منها عدم السماح بتبني القيمة العادلة إلا في الحدود التي يسمح بها القانون، غير أن ذلك الاختلاف في حد ذاته له تأثير هام على قياس التحفظ وفقاً لنموذج قياس التحفظ المستخدم في الدراسة. إضافة إلى استخدام الدراسة لنموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لقياس التحفظ المحاسبي يحتاج إلى إعادة اختبار بنماذج أخرى حيث لا يستطيع هذا النموذج فصل التحفظ المشروط عن غير المشروط واللذان لهما انعكاسات مختلفة على جودة التقارير المالية وفقاً لما أوضحته نتائج الدراسات السابقة.

وفي الصين توصلت دراسة Bradford et al. (2017) إلى أن التحول للمعايير الدولية في الصين أدى إلى تخفيض التحفظ المحاسبي ومن ثم خفض من الدور الحوكمي للتحفظ المحاسبي الذي يؤدي إلى تخفيض التعارض في المصالح بين الملاك والمقرضين. كما اختبرت دراسة Li et al. (2017) أثر الاصلاحات المحاسبية الأساسية في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ على التحفظ المحاسبي، حيث هدفت تلك الاصلاحات إلى التحول نحو المعايير الدولية بصورة مرحلية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاح الذي تم تبنيه في عام ٢٠٠١ والذي طالب الشركات ببعض المتطلبات التي تواكب المعايير الدولية أدت إلى زيادة التحفظ المحاسبي. أما الإصلاحات التي تمت في عام ٢٠٠٧ والتي طالبت الشركات بتبني مفهوم القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية فقد أدى إلى انخفاض التحفظ المحاسبي. وبالتالي فإن نتائج تلك الدراسة تشير إلى أنه ليس كافة متطلبات المعايير تدعم أو تحد من الافصاح المحاسبي فبعض المتطلبات المحاسبية في المعايير الدولية مازالت تدعم التحفظ المحاسبي غير أن البعض الأخر يحد من مستويات التحفظ. وبناء على تلك النتيجة فإن الدراسة ترى أن الإصلاح المحاسبي وتطوير المعايير المحاسبية يمكن أن يلعب دوراً هاماً في الحد من قدرة المديرين على إدارة الأرباح ويحسن من التحفظ المحاسبي مما يقدم آلية لحماية المستثمرين.

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسات على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، فقد استهدفت دراسة Lu and Trabelsi (2013) اختبار أثر تبني المعايير الدولية على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل

المعلومات على عينة من الشركات الأوروبية. وتوصلت إلى انخفاض مستوى التحفظ بعد تطبيق المعايير الدولية، كما توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يحسن من بيئة المعلومات من خلال زيادة مصداقية وإمكانية الاعتماد على المعلومات.

وفي نفس السياق قامت دراسة Ahmed et al. (2013) باختبار أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة من الشركات في ٢٠ دولة أوروبية تبنت المعايير عام ٢٠٠٥ مقابل مجموعة رقابية من الشركات التي تقابلها في الحجم والقيمة السوقية إلى الدفترية والصناعة وقوة الالزام القانوني ولم تتبنى المعايير الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني المعايير الدولية أدى إلى انخفاض وقتية الاعتراف بالأنباء السيئة أي انخفاض التحفظ المشروط.

كما اختبرت دراسة Ke et al. (2013) أثر تبني ١٧ دولة أوروبية للمعايير الدولية على التحفظ المحاسبي المشروط خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للتبني الالزامي للمعايير الدولية على درجة التحفظ المحاسبي المشروط وذلك للشركات غير المالية. أما المؤسسات المالية التي تعمل في بيئة الزام قانوني أقوى فقد كان هناك دليل ضعيف بأن المعايير الدولية أدت إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي المشروط. أما في بيئات الالزام الأضعف فقد أدى تبنى المعايير الدولية إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي.

واختبرت دراسة Elshandidy and Hassanien (2014) أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة من الشركات الانجليزية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ودور مجلس الإدارة في ذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن تبني المعايير الدولية أدى إلى تخفيض التحفظ المحاسبي، غير أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تحسن من التحفظ المحاسبي رغم أن هذا الدور كان غير معنوياً قبل تبني المعايير الدولية، وخلصت الدراسة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يبذلون المزيد من الضغط على الإدارة لتبني سياسات محاسبي متحفظة وذلك بعد تبني الشركات المعايير الدولية.

كما اختبرت دراسة Manganaris et al. (2015) العلاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية والتحفظ المشروط في قطاع البنوك في ١٥ دولة اوروبية، وذلك قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المشروط يرتبط إيجابياً بملائمة المعلومات المحاسبية قبل التطبيق الالزامي وعكسياً بعد التطبيق الالزامي للمعايير الدولية. وبالتالي تدعم تلك النتيجة من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يستهدف المزيد من الملائمة للمعلومات المحاسبية والقليل من التحفظ وهو ما يتمشى مع الإطار المفاهيمي الصادر عام ٢٠١٠. كما توصلت الدراسة إلى أن الخصائص المحددة لكل دولة تؤثر على كل من التحفظ المحاسبي وملائمة المعلومات.

كما اختبرت دراسة Poit et al. (2015) أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي ودور مكاتب المراجعة الكبار في ذلك الأثر. وبالتطبيق على عينة من ٢٠ دولة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٨ توصلت الشركة إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط قد انخفض بعد تبني المعايير الدولية وأن هذا الأثر كان أكبر مع زيادة الفوارق بين المعايير المحلية والمعايير الدولية، ومع وجود مكاتب المراجعة الكبار، غير أن التحفظ غير المشروط كان أكبر في ظل وجود المكاتب الكبار.

واختبرت دراسة Andre et al. (2015) أيضاً أثر التطبيق الالزامي للمعايير الدولية على التحفظ المحاسبي بالتطبيق على ١٦ دولة من دول الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٥، وبالتطبيق على الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ توصلت أيضاً إلى أن تطبيق المعايير الدولية أدى بوجه عام إلى انخفاض التحفظ المشروط على الرغم من أن ذلك الانخفاض كان أقل في ارتفاع جودة المراجعة، ووجود الزام قوي بتطبيق المعايير.

وتوصلت دراسة Zeghal and Lahmar (2016) إلى انخفاض التحفظ المحاسبي بنوعيه بعد تبني المعايير الدولية بالتطبيق على ١٥ دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠، وأن مستوى الانخفاض في التحفظ تأثر بالشكل القانوني للدولة.

كما اختبرت دراسة Zeghal and Lahmar (2018) أثر العوامل الثقافية على التحفظ المحاسبي عند التحول إلى المعايير الدولية، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٥ دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠، وتوصلت الدراسة إلى أن الأثر على التحفظ المحاسبي المشروط تأثر بشكل مختلف بتطليق المعايير الدولية باختلاف العوامل الثقافية التي اختبرتها الدراسة.

ويلخص الجدول التالي نتائج بعض الدراسات التي تناولت أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي

جدول رقم (١)
ملخص لبعض الدراسات التي تناولت أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي

الدراسة	دولة التطبيق	النتيجة
Barth et al. (2008)	٢١ دولة من دول العالم المختلفة	أدى تبني المعايير الدولية إلى تحسين مؤشرات جودة الأرباح والتي منها زيادة التحفظ المشروط
Balsari et al. (2010)	تركيا	أدى تطبيق المعايير الدولية إلى زيادة التحفظ المحاسبي المشروط.
Zhang (2011)	نيوزيلاندا	يزداد التحفظ المحاسبي المشروط نتيجة تطبيق المعايير الدولية
Lai et al. (2013)	استراليا	انخفض التحفظ المحاسبي المشروط بعد تطبيق المعايير الدولية
Arabiat and Khamees (2016)	الأردن	انخفض التحفظ المحاسبي المشروط نتيجة تبني المعايير الدولية
فؤاد (٢٠١٦)	مصر	يزداد التحفظ المحاسبي نتيجة الالتزام بالمعايير الدولية
Bradford et al. (2017)	الصين	انخفض التحفظ المحاسبي نتيجة تطبيق المعايير الدولية
Li et al. (2017)	الصين	أدي التطور المحاسبي لمراحل تطبيق المعايير الدولية بالصين إلى نتائج متقلبة على التحفظ المحاسبي.
Lu and Trabelsi (2013)	الاتحاد الأوروبي	انخفض التحفظ المحاسبي بعد تطبيق المعايير الدولية
Ahmed et al. (2013)	الاتحاد الأوروبي	أدى تبني المعايير الدولية إلى تخفيض التحفظ المشروط
Ke et al. (2013)	الاتحاد الأوروبي	عدم وجود تأثير للتبني الالزامي للمعايير الدولية على درجة التحفظ المشروط وذلك للشركات غير المالية. أما المؤسسات المالية فاختلف تأثير المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي باختلاف قوة النظام القانوني.
Elshandidy and Hassanien (2014)	انجلترا	يؤدي تبني المعايير الدولية إلى انخفاض التحفظ المحاسبي، بينما يقوم أعضاء مجلس الادارة المستقلون بالضغط على الإدارة لتبني سياسات محاسبية متحفظة بعد تبني المعايير الدولية.
Manganaris et al. (2015)	قطاع البنوك بالاتحاد الاوروبي	أن التحفظ المشروط يرتبط إيجابياً بملاءمة المعلومات المحاسبية قبل التطبيق الالزامي وعكسياً بعد التطبيق الالزامي للمعايير الدولية. وبالتالي فأن مجلس معايير المحاسبة الدولية يستهدف المزيد من الملائمة للمعلومات المحاسبية والقليل من التحفظ. كما أن الخصائص المحددة لكل دولة تؤثر على التحفظ وملائمة المعلومات المحاسبية.
Poit et al. (2015)	الاتحاد الأوروبي	انخفض التحفظ المشروط المحاسبي بعد تطبيق المعايير الدولية وازداد التحفظ المحاسبي غير المشروط في ظل وجود المكاتب الأربع الكبار.

Andre et al. (2015)	الاتحاد الأوروبي	أدى تطبيق المعايير الدولية إلى انخفاض التحفظ المحاسبي بشكل عام
Zeghal and Lahmar (2016)	الاتحاد الأوروبي	انخفض لتحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط نتيجة تطبيق المعايير الدولية إلا أن ذلك تأثر بصورة معنوية بالنظام القانوني للدولة.
Zeghal and Lahmar (2018)	الاتحاد الأوروبي	يتوقف أثر المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي المشروط على العوامل الثقافية الخاصة بالمجتمع

المصدر: إعداد الباحث

٧-٣ أثر دورة حياة المشروع على التحفظ المحاسبي:

هناك القليل من الأدب المحاسبي الذي اهتم بأثر مرحلة المشروع من دورة حياته على سلوك التقرير المالي ونظام المعلومات المحاسبي (Hansen et al. 2018). فقد اختبرت احدى الدراسات [١] أثر دورة حياة المشروع على جودة المعلومات المحاسبية مقاسة بالاستحقاقات المحاسبية. وتوصلت إلى أن جودة الاستحقاقات تختلف باختلاف مرحلة دورة الحياة، بما يتضمن ضرورة مراعاة ذلك عند محاولة الحكم على جودة المعلومات المحاسبية لتجنب التفسيرات الخاطئة، والتعميمات غير الدقيقة.

وأما دراسة Hansen et al. (2018) فقد اختبرت أثر مرحلة الشركة من دورة حياتها على التحفظ المحاسبي. وبالتطبيق على عينة من ١٠٦٥٧٧ شركة-سنة للفترة من ١٩٨٨-٢٠١٢، وباستخدام نموذج Basu لقياس التحفظ ونموذج Dickinson لقياس مرحلة الشركة من دورة حياتها، توصلت الدراسة إلى أن التحفظ غير المشروط ينخفض مع زيادة مرحلة الشركة من دورة حياتها بينما لا يتأثر التحفظ المشروط.

ومن ثم هناك حاجة لمزيد من الدراسات لاستكشاف أثر دورة حياة المشروع على المحاسبة، وما تنتجه المعايير المحاسبية من آثار لاسيما على التحفظ المحاسبي الذي يلقى المزيد من الاهتمام من قبل الباحثين والمستخدمين والجهات مصدرة المعايير.

٧-٤ فروض الدراسة:

خلص الباحث في القسم رقم ٧-٢ إلى أن نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي جاءت متعارضة، لذلك سيتم صياغة فرض الدراسة الأول غير محدد الاتجاه كما يلي:

الفرض الأول (H1): يؤثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي.

وسيتم اختبار هذا الفرض على مستوى كل من اجمالي التحفظ، والتحفظ المشروط من خلال الفرضين الفرعيين التاليين:

(H1a): يؤثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي الإجمالي.

(H1b): يؤثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط.

وخلص الباحث في القسم ٧-٣ إلى اختلاف تأثير مرحلة المشروع من دورة حياته على مستوى التحفظ المشروط وغير المشروط، إضافة إلى أن الدراسات في هذا المجال محدودة جداً، لذا سيتم صياغة فرض الدراسة الثاني غير محدد الاتجاه على النحو التالي:

الفرض الثاني (H2): تؤثر مرحلة المشروع من دورة حياته معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي.

[١] Liu (2006) نقلاً عن: Hansen et al. (2018).

وسيتم اختبار هذا الفرض على مستوى كل من اجمالي التحفظ، والتحفظ المشروط من خلال الفرضين الفرعيين التاليين:

(H2a): تؤثر مرحلة المشروع من دورة حياته معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي الاجمالي.

(H2b): تؤثر مرحلة المشروع من دورة حياته معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط.

ونظراً لقلة الدراسات التي تناولت علاقة دورة حياة المشروع بالمعايير المحاسبية وأثرها على التقارير المالية، فإنه لا يوجد توقع مسبق بشأن أثر دورة حياة المشروع (كمتغير معدل Moderator variable) على علاقة تبني المعايير الدولية بالتحفظ المحاسبي، فالأثر التفاعلي للمعايير ودورة حياة المشروع على التحفظ المحاسبي لم يستكشف بعد. وبناءً عليه يمكن صياغة فرض الدراسة الثالث غير محدد الاتجاه على النحو التالي:

الفرض الثالث (H3): تؤثر مرحلة المشروع من دورة حياته على علاقة تبني المعايير الدولية بالتحفظ المحاسبي.

وسيتم اختبار هذا الفرض على مستوى كل من اجمالي التحفظ، والتحفظ المشروط من خلال الفرضين الفرعيين التاليين:

(H3a): تؤثر مرحلة المشروع من دورة حياته على علاقة تبني المعايير الدولية بالتحفظ المحاسبي الاجمالي.

(H3b): تؤثر مرحلة المشروع من دورة حياته على علاقة تبني المعايير الدولية بالتحفظ المحاسبي المشروط.

ووفقاً لما سبق يظهر نموذج البحث كما بالشكل التالي:

شكل رقم (١) نموذج اختبارات فروض الدراسة

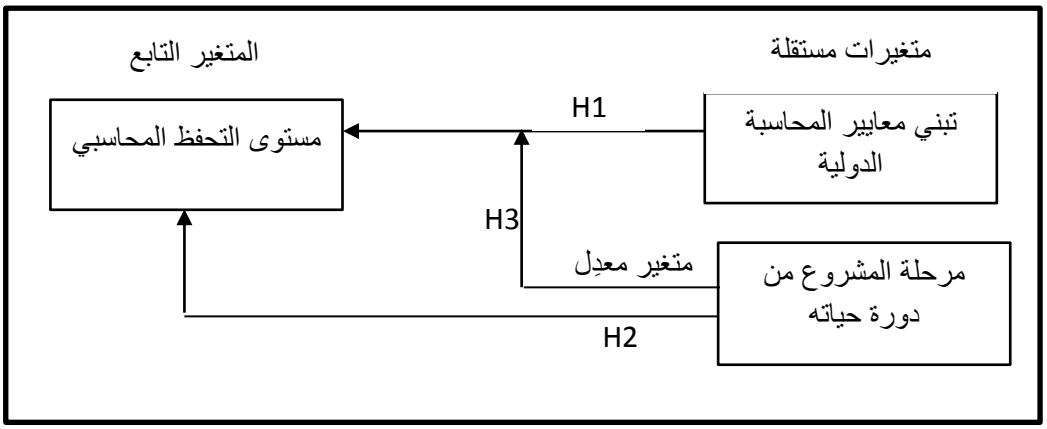

المصدر: إعداد الباحث

٧-٥ الدراسة التطبيقية

٧-٥-١ عينة الدراسة:

تم استخدام عينة تمثل كافة الشركات السعودية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودية عن عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حيث تم البدء بتطبيق المعايير الدولية عام ٢٠١٧ وبالتالي تم استخدام بيانات سنة قبل تطبيق المعايير الدولية وسنة بعد التطبيق. وقد تم جمع بيانات العينة وفقاً لمجموعة من الاعتبارات وهي:

أن تمثل العينة الشركات بخلاف المؤسسات المالية، وأن تنتمي إلى صناعة يتوافر بها على الأقل خمس شركات ذات بيانات كاملة لأغراض التحليل على الأساس القطاعي في نموذج C-Score. إضافة إلى استبعاد الشركات التي تم تسجيلها بسوق الأوراق المالية بعد ٢٠١٦/١/١ لعدم توافر أسعار أسهمها في ذلك التاريخ. كما تم استبعاد شركات قامت بتغيير السنة المالية لها من هجرية إلى ميلادية خلال فترة الدراسة، كذلك تم استبعاد الشركات ذات السنوات المالية الهجرية. وقد نتج عن تلك القواعد عينة مكونة من ٢٤٠مشاهدة تمثل القوائم المالية لعدد ٨٠ شركة تمثل ٥ قطاعات عن سنتي ٢٠١٦، ٢٠١٧ وكذلك عام ٢٠١٦ المعدل وفق المعايير الدولية كما هو مفصح عنه بمقارن عام ٢٠١٧. ويلخص الجدول التالي بيانات العينة:

جدول (٢) عينة الدراسة

القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات
المواد الأساسية	٤١	١٢٣
السلع الرأسمالية	١٢	٣٦
الأغذية	١٢	٣٦
الاستثمار العقاري	٩	٢٧
القطاع الصحي	٦	١٨
الاجمالي	٨٠	٢٤٠

المصدر: إعداد الباحث

٧-٥-٢ متغيرات الدراسة: وتشمل ما يلي:

٧-٥-٢-١ المتغير المستقل الأول: التحفظ المحاسبي: إن كل مقياس من مقاييس التحفظ له مزاياه وأوجه القصور التي تكتنفه، وبالتالي لا يوجد مقياس واحد يمكن الاعتماد عليه (Lee et al. 2015). لذا فضلت العديد من الدراسات عدم استخدام مقياس واحد للتحفظ واستخدمت أكثر من مقياس للتأكيد على النتائج. ويقوم الباحث باستخدام ٤ نماذج للتحفظ، نموذجين لقياس التحفظ الإجمالي ومقياسين لقياس التحفظ المشروط. وفيما يلي عرض لتلك المقاييس وما يمكن تحقيقه من مزايا لتطبيق كل نموذج:

أ- القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية(Book To Market (BTM ، قدم Beaver and Ryan (2005) هذا النموذج لقياس التحفظ. ويعد هذا النموذج من أبسط النماذج التي يمكن استخدامها على الرغم من الانتقادات الموجهة إليه[١]. غير أن هذا النموذج يمكن من قياس التحفظ بشقيه المشروط وغير المشروط[٢] وبالتالي فهو مقياس هام يمكن استخدامه لهذا الغرض.

ب- القيمة الدفترية المعاد قياسها وفق المعايير الدولية إلى القيمة الدفترية قبل التعديل: ويعد هذا النموذج من تطوير الباحث حيث لم ينم إلى علم الباحث قيام أي من الدراسات السابقة باستخدامه. ويتميز هذا النموذج بأنه يحتسب الأثر على قيمة الشركة نتيجة تطبيق المعايير الدولية وبالتالي يعزل أثر العوامل الأخرى بخلاف تطبيق المعايير الدولية.

[١] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: رمضان (٢٠١٦).

[٢] على الرغم من أن دراسة Hansenet al. (2018) استخدمت هذا المقياس كمؤشر للتحفظ غير المشروط حيث يعكس هذا المقياس ميل الإدارة لتخفيض القيمة الدفترية، غير أن الدراسات الأخرى (Kausar and Lennox, 2017؛ فؤاد ٢٠١٦) استخدمت هذا المقياس لقياس التحفظ بصفة عامة، كما أشار Beaver and Ryan (2005) إلى أن ذلك النموذج يقدم مقياس عام للتحفظ المشروط وغير المشروط. ويرى الباحث أن التحفظ بصفة عامة سواء المشروط (بممارساته من الاهلاك المعجل أو الاعتراف بتكاليف البحوث ومصاريف التأسيس ضمن المصروفات) أو غير المشروط (بما يتضمنه من مخصصات واتباع سياسة التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل) يكون له أثر مخفض للقيمة الدفترية، وبالتالي يستخدم الباحث هذا المقياس لقياس التحفظ الاجمالي بشقيه المشروط وغير المشروط.

فوفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١) فإن الشركة مطالبة عند تبني المعايير الدولية للمرة الأولى بإعادة إعداد القوائم المالية المقارنة وفقاً للمعايير الدولية وعرضها مع القوائم المالية لعام التطبيق. أي أن الشركات السعودية أصبحت في ظل تطبيق المعايير الدولية للعام ٢٠١٧ أن تقوم بعرض القوائم المالية المقارنة عن عام ٢٠١٦ وذلك بعد إعادة إعدادها وفق المعايير الدولية. ومن ثم أصبح لدينا نسختين من القوائم المالية لعام ٢٠١٦؛ النسخة الأصلية وفقاً للمعايير السعودية، والنسخة المعدلة وفقاً للمعايير الدولية. وبالتالي فإنه يمكن بصورة مباشرة ودون مقاييس تقريبية التعرف على أثر تطبيق المعايير الدولية على القيمة الدفترية للشركات من خلال المقياس الذي استخدمه الباحث في هذه الدراسة وهو القيمة الدفترية المعدلة/القيمة الدفترية الأصلية.

ويعتقد الباحث أن هذا المقياس يعد من أفضل وأدق المقاييس لاقتباس أثر تطبيق المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي حيث أنه يقيس الأثر التراكمي لتطبيق المعايير الدولية على التحفظ وبالتالي فإنه يقوم بإظهار الأثر في سنة واحدة للسلسلة الزمنية السابقة على التطبيق. ومع ذلك فإن هذا المقياس يترتب عليه انخفاض في حجم العينة ذلك لأنه يتعامل فقط مع شركات العينة لسنة واحدة وهي سنة ٢٠١٦ الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة الباحث على تقسيم العينة إلى عينات فرعية لإجراء الاختبارات الإضافية الأخرى. كما أنه لن يمكن الباحث من اختبار أثر دورة حياة المشروع على التحفظ المحاسبي (أي اختبار الفرض الثاني) ذلك لان هذا المقياس يركز فقط على أثر تبني المعايير على القيمة الدفترية أنه لا يقدم مقياساً للتحفظ بصورة مستقلة عن تطبيق المعايير، وبالتالي يستخدم الباحث هذا المقياس لاختبار الفرض الأول.

ج- نموذج دراسة Callen et al. نقلاً عن (Lara et al. 2014): والقائم على قياس التحفظ المشروط من خلال الاستحقاقات السالبة، ويتميز هذا النموذج بقدرته على قياس قيمة التحفظ لكل شركة، حيث يتم قياس التحفظ من خلال النموذج التالي:

$$CONS3 = -1 * (NI + Depreciation - OCF)/TA$$[1]

جدول (٣)

تعريف متغيرات الدراسة

NI	صافي الدخل بعد الزكاه والضريبة
DEP	الاهلاك المحاسبي
OCF	التدفقات النقدية التشغيلية
TA	إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
IFRS	متغير يأخذ قيمة (١) ليعبر عن سنة تبني المعايير الدولية و (٠) بخلاف ذلك
LIFE	متغير يأخذ القيمة (١) ليعبر عن مرحلة تقديم ونمو المشروع، والقيمة (٢) ليعبر عن مرحلة النضج، و(٣) ليعبر عن مرحلة الانسحاب من دورة حياة المشرع.
LEV	الرفع المالي ويقاس بإجمالي الالتزامات/اجمالي الأصول
SIZE	حجم الشركة، ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
MTB	القيمة السوقية للملكية/القيمة الدفترية للمليكة (حيث القيمة السوقية = عدد الأسهم × سعر السهم في تاريخ القوائم المالية).
CONS1	مقياس التحفظ الأول ويعبر عن نسبة القسمة الدفترية إلى القيمة السوقية.
CONS2	مقياس التحفظ الثاني ويعبر عن نسبة القيمة الدفترية المعدلة بالمعايير الدولية إلى القيمة الدفترية قبل تعديلها لذات السنة.
CONS3	مقياس التحفظ الثالث (تحفظ مشروط) اعتماداً على نموذج الاستحقاقات السالبة (Lara et al. 2014)
C-Score	مقياس التحفظ المشروط وفقاً لدراسة (Khan and Watts, 2009).

[1] يرجع لجدول رقم (٣) لتعريف المتغيرات

X	تعبر عن ربحية السهم مقسوماً على سعر السهم.
R	تعبر عن عائد السهم.
DR	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان عائد السهم سالبة وصفر بخلاف ذلك

د- نموذج Khan and Watts (2009): يعد هذا النموذج تطويراً لنموذج Basu حيث أنه أضاف بعض المتغيرات التي تؤثر عند قياس التحفظ وهي الرفع المالي والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية وحجم الشركة. غير أن أهم ما يميز هذا النموذج بالنسبة للباحث هو أنه يمكن من تقدير قيمة التحفظ المحاسبي على مستوى كل شركة لكل سنة على حده على مستوى قطاعي (Dai and Yang, 2015) من خلال تقدير معلمات النموذج للصناعة ثم التعويض بها على مستوى كل شركة داخل الصناعة. وبالتالي فهو لا يحتاج إلى سلسلة زمنية والتي لا تتوافر في عينة البحث نظراً لحداثة تطبيق المعايير الدولية في السعودية. ولا شك أن قدرة هذا النموذج على قياس قيمة التحفظ على مستوى كل شركة يقدم أهمية خاصة للبحث عند استخدام التحفظ كمتغير مستقل داخل نماذج الانحدار. ويعد هذا النموذج هو الأكثر استخداماً من قبل الدراسات السابقة (Defond et al. 2016)، فقد استخدمته العديد من الدراسات لدراسة واختبار التحفظ المحاسبي مثل دراسات (Cho and Choi, 2016; Defond et al. 2016; Mitra et al. 2016; Lara et al. 2016; Dai and Yang, 2015; Khurana and Wang, 2015; Donovan and Martin, 2015; Lara et al. 2014; Bertin and Moya, 2013; Heflin et al. 2013; Lai et al. 2013; Ramalingegowda and Yu, 2012; Gao and Li, 2011; Lara et al. 2009) إما منفرداً أو بالتزامن مع مقاييس أخرى للتحفظ.

وقد اختبرت دراسة Ettredge et al. (2012) صلاحية هذا النموذج باختبار علاقة التحفظ المقاس وفقاً لهذا النموذج مع إعادة إعداد القوائم المالية بسبب المبالغة في الأرباح. ومن خلال التطبيق على ٢١٣٢ شركة خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٥ باستخدام السلسلة الزمنية والاختبارات القطاعية، توصلت الدراسة إلى أن التحفظ مقاساً بهذا النموذج كان أقل بصورة معنوية في الشركات التي قامت بإعادة إعداد القوائم المالية بسبب المبالغة في الأرباح في سنوات الدراسة، مقارنة بشركات مجموعة الرقابة. إضافة إلى أن الزيادة في التحفظ (وفقاً لذلك النموذج) بعد إعادة القوائم المالية كان مشروطاً بالتحسين في حوكمة الشركات. وخلصت الدراسة إلى أن تلك النتائج معاً تشير إلى نفعية وصلاحية ذلك النموذج في قياس التحفظ المحاسبي.

٧-٥-٢-٢ المتغير المستقل الثاني: مرحلة المشروع من دورة حياته:

أشارت دراسة Hansen et al. (2018) إلى أن الدراسات السابقة قد استخدمت مقاييس مختلفة لتحديد مرحلة المشروع من دورة حياته، غير أن المقياس الأكثر قبولاً يعتمد على التدفقات النقدية من الأقسام التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، واعتماداً على إشارة تلك التدفقات يكون هناك ٨ حالات قام Hansen et al. (2018) بدمج تلك المراحل في ٥ مراحل من دورة الحياة كما يلي :

جدول رقم (٤)
الحالات الممكنة تبعاً لإشارة التدفقات النقدية من الأقسام الثلاثة

	التقديم	النمو	النضج	التدهور	التدهور	التدهور	الانسحاب	الانسحاب
OCF	-	+	+	-	+	+	-	-
CFI	-	-	-	-	+	+	+	+
CFF	+	+	-	-	+	-	+	-

المصدر: Hansen et al. 2018

حيث: OCF تمثل التدفقات النقدية التشغيلية، بينما CFI تمثل التدفقات النقدية الاستثمارية، بينما CFF تمثل التدفقات النقدية التمويلية.

غير أنه نظراً لانخفاض عدد المشاهدات في المراحل الأولى والأخيرة فقد قام الباحث بدمج مرحلتي التقديم والنمو معاً ومرحلة الانسحاب والتدهور معاً ليكون هناك ٣ مراحل على النحو التالي:

جدول (٥)
مراحل المشروع من دورة حياته المستخدمة في الدراسة

المرحلة	عدد المشاهدات
التقديم والنمو	٢١
النضج	١٠٥
التدهور والانسحاب	١١٤
الاجمالي	٢٤٠

المصدر: إعداد الباحث

٧-٥-٢-٣ متغيرات الرقابة:

بشأن متغيرات الرقابة التي قد تؤثر على التحفظ فمن أهمها حجم الشركة والرفع المالي والقيمة السوقية إلى الدفترية (Kim and Zhang, 2016; Goh and Li, 2011). غير أنه في ظل مقياس التحفظ الأول BTM لن يتم استخدام متغير الرقابة الخاص بالقيمة السوقية للقيمة الدفترية حيث أنه يمثل مقلوب مقياس التحفظ. كذلك فإنه لن يتم استخدام متغيرات الرقابة الثلاثة في ظل استخدام مقياس التحفظ الرابع C-Score حيث أن هذا المقياس يعتمد في احتسابه على تلك المتغيرات الثلاثة.

٧-٥-٣ النتائج:

٧-٥-٣-١ الاحصاء الوصفي

يوضح الجدول رقم (٦) عدد المشاهدات والمتوسط والوسيط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (٦)
الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	N	Mean	Median	Std. Deviation
CONS1	160	0.771235	0.729187	0.463382
CONS2	79	1.0065	0.9951	0.40823
LEV	160	0.36	0.3438	0.20421
Size	160	14.7448	14.6426	1.46012
MTB	160	3.0541	1.3714	11.87924
CONS3	160	0.0134	-0.0012	0.08775
C-Score	160	0.633	0.8763	0.92217
Income	160	429608.5	83380.5	2042004
DEP	160	431948.2	65246	1862769
TA	160	10192900	2286675	36886858
MV Equity	160	24240547	1694448	9223372
R	160	-1.8469	-0.3	17.57591
DR*R	160	-4.5962	-0.3	16.12748
G-SCORE	160	-0.32607	-0.22773	0.841169
LIFE	160	2.1063	2	0.59976

ويتضح من الجدول السابق أن متوسط القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (CONS1) على مستوى العينة ككل بلغ ٠,٧ بما يشير إلى وجود تحفظ محاسبي على مستوى العينة عن فترة الدراسة ككل. أما متوسط القيمة الدفترية لعام ٢٠١٦ المعدلة بأثر تطبيق المعايير إلى القيمة الدفترية الأصلية لذات العام (CONS2) فقد بلغت قيمة (١) بما يشير إلى أن التعديل بأثر المعايير الدولية لم يؤثر على القيمة الدفترية بما يشير إلى عدم وجود تأثير لتطبيق المعايير الدولية على التحفظ.

كما يوضح جدول رقم (٧) علاقات الارتباط بين متغيرات الدارسة حيث يمثل الجزء الأعلى معامل ارتباط بيرسون، ويمثل النصف الأسفل معامل سبيرمان.

جدول رقم (٧)
معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	IFRS	LEV	Size	MTB	C-Score	CONS 1	CONS 2	CONS 3	LIFE	LIFE* IFRS
IFRS		-.024	-.022	.034	-.105	.012	.[a]	-.096	-.010	.917**
Leverage	-.021		.270**	.011	-.115	.034	.048	.093	-.066	-.006
Size	-.017	.248**		-.299**	.233**	.265**	-.218	-.335**	.021	-.016
MTB	-.069	-.079	-.208**		-.016	-.248**	.101	.690**	.129	.092
C-Score	-.259	-.054	.183*	-.220**		.249**	-.284*	-.038	.104	-.079
CONS1	.069	.079	.208**	-1.000**	.220**		-.179	-.249**	.088	.037
CONS2	.[a]	.083	.056	.221	-.198	-.001		.148	.099	-.561**
CONS3	-.124	.046	-.170*	.189*	-.141	-.189*	-.050		.013	-.077
LIFE	-.004	-.107	.017	-.082	.135*	.082	-.221	.013		.294**
LIFE*IFRS	.940**	-.015	-.020	-.078	-.213**	.078	.[a]	-.077	.255**	

a. Cannot be computed because at least one of the variables is constant
**. Correlation is significant at the 0.01 level
*. Correlation is significant at the 0.05 level

ويلاحظ أن هناك ارتباط قوي بين متغير IFRS ومتغير IFRS*LIFE وهو ما ترتب عليه وجود ارتباط خطي متعدد قوي بينهم Multicollanearity.

ومن الجدير بالملاحظة أن المقياس CONS2 في حقيقته يعبر عن أثر المعايير الدولية على التحفظ، ومن ثم فإحصائياً لا يمكن احتساب الارتباط بين المعايير الدولية بذلك المقياس ذلك أن هذا المقياس تم لسنة واحدة فقط وهي سنة ٢٠١٦ المعدلة بالمعايير الدولية وسنة ٢٠١٦ وفق بياناتها الأصلية، وبالتالي المتغير المعبر عن المعايير الدولية والذي يأخذ قيمة (٠) لسنة ٢٠١٦ وقيمة (١) لسنة ٢٠١٧ لم يكن متغيراً في حقيقته مع ذلك المقياس. أما باقي مقاييس التحفظ فكان ارتباطها ضعيف مع كل من متغير المعايير الدولية ومتغير دورة حياة المشروع.

٧-٥-٣-٢ اختبارات الفروض:

نموذج (١) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (CONS1):

في البداية تم اختبار ما إذا كان هناك تحفظ معنوي بصفة عامة خلال فترة الدراسة حيث تم اختبار ما إذا كانت القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية أقل من الواحد بصورة معنوية وجاءت نتيجة اختبار (t) لتشير إلى وجود تحفظ محاسبي بصفة عامة خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية ٠,٧٧١٢ وهي أقل من (١) بصورة معنوية عند مستوى معنوية ٥%حيث بلغت احصائية (t) ٦,٢٤٥. (جدول ٨، اختبار رقم ١)

جدول رقم (٨):
اختبارات (t) لاختبار الأثر على التحفظ الاجمالي

رقم الاختبار	الاختبار		نموذج قياس التحفظ	عدد المشاهدات	المتوسط (الانحراف)	احصائية (t)
١	اختبار أن متوسط القيمة الدفترية إلى السوقية أقل من (١) للعينة ككل		CONS1 لقياس التحفظ الاجمالي	١٦٠	٠,٧٧١٢ (٠,٤٦٣)	*** ٦,٢٤٥-
٢	أن متوسط القيمة الدفترية إلى السوقية أقل من (١) للفترة قبل تطبيق المعايير		CONS1 لقياس التحفظ الاجمالي	٨٠	٠,٧٦٥ (٠,٠٥٨)	*** ٤,٠٠٧-
٣	أن متوسط القيمة الدفترية إلى السوقية أقل من (١) للفترة بعد تطبيق المعايير		CONS1 لقياس التحفظ الاجمالي	٨٠	٠,٧٧٦ (٠,٣٩٨)	*** ٥,٠١٥-
٤	معنوية الفرق بين متوسط التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية		CONS1 لقياس التحفظ الاجمالي	١٦٠		٠,١٥١
٥	معنوية الفرق بين متوسط التحفظ في المرحلة الأولى والثانية لدورة حياة المشروع	مرحلة ١	CONS1 لقياس التحفظ الاجمالي	٢١	٠.٧٢٨ (٠.٤٣٠)	٠.٢١٢-
		مرحلة ٢		١٠١	٠.٧٥٠ (٠.٤٣١)	
٦	معنوية الفرق بين متوسط التحفظ في المرحلة الثانية والثالثة لدورة حياة المشروع	مرحلة ٢	CONS1 لقياس التحفظ الاجمالي	١٠١	٠.٧٥٠ (٠.٤٣١)	١.١١٨-
		مرحلة ٣		٣٨	٠.٨٥٠ (٠.٥٥٦)	
٧	معنوية الفرق بين متوسط التحفظ في المرحلة الأولى والثالثة لدورة حياة المشروع	مرحلة ١	CONS1 لقياس التحفظ الاجمالي	٢١	٠.٧٢٨ (٠.٤٣٠)	٠.٨٦٧-
		مرحلة ٣		٣٨	٠.٨٥٠ (٠.٥٥٦)	
٨	الفرق بين متوسط التحفظ قبل وبعد تطبيق IFRS في مرحلة الحياه الأولى	قبل	CONS1 لقياس التحفظ الاجمالي	١٣	٠,٧٣٢ (٠,٢٦)	٠,٩٦٧
		بعد		٨	٠,٧٢٢ (٠,٦٤١)	
٩	الفرق بين متوسط التحفظ قبل وبعد تطبيق IFRS في مرحلة الحياه الثانية	قبل	CONS1 لقياس التحفظ الاجمالي	٤٦	٠,٧٥٣ (٠,٣٥٦)	٠,٩٤٣
		بعد		٥٥	٠,٧٤٧ (٠,٤٤٩)	
١٠	الفرق بين متوسط التحفظ قبل وبعد تطبيق IFRS في مرحلة الحياه الثالثة	قبل	CONS1 لقياس التحفظ الاجمالي	٢١	٠,٨٥٤ (٠,٥٣٩)	٠,٩٥٥
		بعد		١٧	٠,٨٤٤ (٠,٥٩٤)	
١١	اختبار أن CONS2 (القيمة الدفترية المعدلة إلى القيمة الدفترية) أقل من ١ للعام ٢٠١٦		CONS2 لقياس التحفظ الاجمالي	٧٩	١,٠٠٦٥ (٠,٤٠٨)	٠,١٤٢
١٢	الفرق أثر تبني المعايير على التحفظ الاجمالي في المرحلة الأولى والثانية	المرحلة الأولى	CONS2	٨	١.٣٥٥ (١.٢٣١)	٠.٨٧٤
		المرحلة الثانية		٥٤	٠.٩٧٥ (٠.٠٩٢)	
١٣	الفرق أثر تبني المعايير على التحفظ الاجمالي في المرحلة الأولى والثانية	المرحلة الثانية	CONS2	٥٤	٠.٩٧٥ (٠.٠٩٢)	٠.٨٩٦
		المرحلة الثالثة		١٧	٠.٩٤١ (٠.٢٢٧)	

١٤	الفرق أثر تبني المعايير على التحفظ الاجمالي في المرحلة الأولى والثانية	المرحلة الأولى	CONS2	٨	١.٣٥٥ (١.٢٣١)	١.٣٧١
		المرحلة الثالثة		١٧	٠.٩٤١ (٠.٢٢٧)	
*، **، *** تمثل معنوية عند مستويات ١٠% و ٥% و ٩٩% على الترتيب. الانحراف المعياري تم وضعه بين قوسين						

ولاختبار أثر تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي الاجمالي تم أولاً اختبار فرق متوسط نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية عن الواحد في كلا السنتين وجاءت النتائج لتشير إلى أن هناك تحفظ محاسبي قبل تطبيق المعايير الدولية وبعد تطبيق المعايير الدولية (جدول رقم ٨، اختبار رقم ٢، ٣)، وباختبار معنوية الفرق بين متوسط التحفظ المحاسبي قبل تطبيق المعايير الدولية (٠,٧٦٥) ومتوسط التحفظ بعد تطبيق المعايير (٠,٧٧٦) باستخدام اختبار (t) جاءت النتائج لتشير إلى عدم معنوية الفرق بين متوسط القيم الدفترية إلى القيم السوقية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حيث بلغت احصائية (t) ٠,١٥١ بما يشير إلى عدم تأثير تطبيق المعايير الدولية معنوياً على التحفظ المحاسبي وفقاً لهذا المقياس (جدول رقم ٨، اختبار رقم ٤).

ولاختبار فرض الدراسة الأول مع ادخال متغيرات الرقابة تم استخدام نموذج الانحدار التالي:

$$CONS1_{it} = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$ [1]

وقد جاءت النتائج لتؤكد على نتيجة اختبار (t) السابقة حيث لم يؤثر تطبيق المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي الاجمالي (جدول رقم ٩ اختبار رقم ١). بما يشير إلى رفض فرض الدراسة الفرعي الأول للفرض الرئيسي الأول (H1a) باستخدام مقياس التحفظ CONS1.

جدول رقم (٩)
اختبارات الانحدار للأثر على التحفظ الاجمالي

Test (1) $CONS1_{it} = \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$
Test (2) $CONS1_{it} = \beta_0 + \beta_1 LIFE_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$
Test (3) $CONS1_{it} = \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$ (Subsample 1)
Test (4) $CONS1_{it} = \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$ (Subsample 2)
Test (5) $CONS1_{it} = \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$ (Subsample 3)
Test (6) $CONS2_{it} = \beta_0 + \beta_1 LIFE_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + MTB_{it} + \varepsilon_{it}$

Dependent Variable	Test (1)	Test (2)	Test (3)	Test (4)	Test (5)	Test (6)
(Constant)	-.498	-.608	.991	.006	.032	2.177***
	(-1.357)	(-1.596)	(1.100)	(.017)	(.034)	(4.358)
IFRS	.016		-.233	-.071	.047	
	(.223)		(-1.522)	(-1.032)	(.259)	
Leverage	-.092	-.079	-.331	.130	-.134	.162
	(-.505)	(-.433)	(-.685)	(.650)	(-.387)	(.692)
Size	.088***	-.087***	.035	.066**	.060	-.063*
	(3.453)	(3.416)	(.572)	(2.449)	(.940)	(-1.875)
LIFE		.062				-.151*
		(1.039)				(-1.802
MTB			-.253***	-.120***	-.006	.007
			(-3.730)	(-7.799)	(-1.245)	(.670)
N	160	160	21	101	38	79
Adj. R^2	.054	.061	.594	.415	.137	.057

*، **، *** تمثل معنوية عند ١٠%، ٥% ، ١% على الترتيب. احصائية (t) تم وضعها بين قوسين

[1] يرجع لجدول رقم (٣) لتعريف المتغيرات

ولاختبار الفرض الثاني الخاص أثر مرحلة المشروع من دورة حياته على التحفظ المحاسبي الاجمالي تم استخدام نموذج الانحدار التالي:

$$CONS1_{it}= \beta_0 + \beta_1 LIFE+ \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$[1]

وجاءت نتائج الانحدار لتشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لمرحلة دورة حياة المشروع على التحفظ المحاسبي (جدول رقم ٩ اختبار رقم ٢) ويشير ذلك إلى رفض فرض الدراسة الفرعي الأول للفرض الرئيسي الثاني (H2a). وللتعرف على شكل تأثير دورة حياة المشروع على التحفظ يمكن ملاحظة الشكل البياني رقم (١). والذي يوضح أن التحفظ الاجمالي يتزايد خلال دورة حياة المشروع ولكن الاختبار الاحصائي أثبت أن ذلك التزايد غير معنوي، كما يمكن أن نرى أيضاً أن تبني المعايير الدولية لم يؤثر في شكل تلك العلاقة.

شكل بياني رقم (1)
متوسط التحفظ خلال مراحل عمر المشروع الثلاثة باستخدام مقياس CONS1

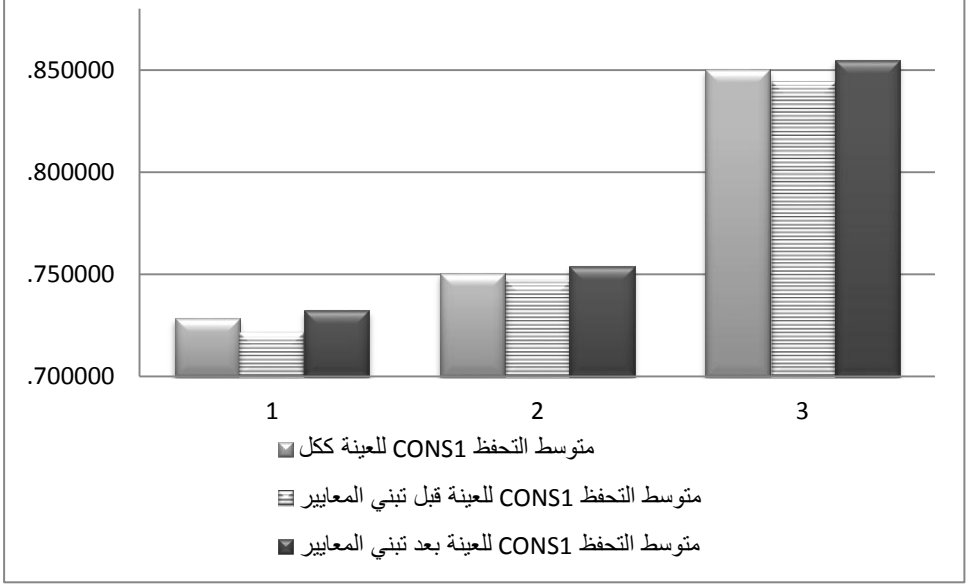

شكل بياني رقم (١) مقارنة بين التحفظ الاجمالي قبل وبعد تبني المعايير وعلى مستوى السنتين معا لكل مرحلة من مراحل حياة المشروع

ولمزيد من التحليل تم اختبار معنوية فرق متوسط التحفظ المحاسبي (t) لكل مرحلتين من مراحل حياة المشروع وجاءت النتيجة بعدم وجود فرق بين مستوى التحفظ لأي مرحلتين من المراحل الثلاث (جدول ٨ اختبارات ٥، ٦، ٧).

ولاختبار الفرض الثالث الخاص بالأثر المشترك لتطبيق المعايير الدولية لكل مرحلة من مراحل حياة المشروع تم استخدام نموذج الانحدار التالي:

$$CONS1_{it}= \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 LIFE+ \beta_3 IFRS*LIFE + \beta_4 Size_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$[2]

وعلى الرغم من أن الانحدار أوضح عدم معنوية المتغير IFRS*LIFE غير أنه كان هناك ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، وتم استبعاد المتغير IFRS للتغلب على ذلك ولم تتأثر النتائج. ونتيجة لاستبعاد متغير IFRS من الانحدار السابق والذي قد يؤثر على النتائج، فقط تم اعادة الاختبار

[1] يرجع لجدول رقم (٣) لتعريف المتغيرات
[2] يرجع لجدول (٣) لتعريف المتغيرات.

باستخدام منهجية أخرى وهي اختبار متوسط فرق التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير مع تقسيم العينة إلى ثلاث عينات فرعية بحسب مرحلة المشروع من دورة حياته ولم تكن الفروق معنوية (جدول ٨ اختبار ٨ و ٩ و ١٠). وتؤيد تلك النتيجة عدم تأثير مرحلة المشروع من دورة حياته على تأثير تبني المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي وهو ما يشير إلى رفض فرض الدراسة الفرعي الأول للفرض الثالث (H3a) وفقاً لمقياس CONS1.

وكنتيجة لانخفاض عدد المشاهدات في المرحلة الأولى والثالثة مما قد يؤثر على نتائج الاختبارات المعلمية، فقد تم اعادة الاختبار باستخدام اختبار Mann-Whiteny للرتب كأحد الاختبارات اللامعليمة وجاءت النتائج أيضاً بعدم وجود فروق معنوية بين وسيطي المتغيرات (جدول رقم ١٠-أ).

جدول رقم (١٠-أ)
اختبار Mann-Whiteny للرتب للأثر على التحفظ الاجمالي وفقا لمقياس CONS1

				Ranks		Test Statistics		
Test No.	LIFE	IFRS	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Mann-Whitney U	Wilcoxon W	Sig
1	1 CONS1	0	8	8.88	71.00	35	71	.218
		1	13	12.31	160.00			
		Total	21					
2	2 CONS1	0	55	49.33	2713.00	1173	2713	.530
		1	46	53.00	2438.00			
		Total	101					
3	3 CONS1	0	17	19.00	323.00	170	323	.803
		1	21	19.90	418.00			
		Total	38					

جدول رقم (١٠-ب)
اختبار Mann-Whiteny لأثر مرحلة المشروع على علاقة المعايير الدولية بالتحفظ الاجمالي وفقا لمقياس CONS2

				Ranks		Test Statistics		
Test No.		LIFE	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Mann-Whitney U	Wilcoxon W	Sig
1	CONS2	1	8	31.88	255.00	213.000	1698.00	.950
		2	54	31.44	1968.00			
		Total	62					
2	CONS2	2	54	35.28	1905.00	420.000	1905.00	.599
		3	17	38.29	651.00			
		Total	71					
3	CONS2	1	8	12.38	99.00	63.000	99.00	.771
		3	17	13.29	226.00			
		Total	25					

وتشير النتائج السابقة مجتمعة إلى عدم قبول فروض الدراسة الثلاث فيما يتعلق بأثر المعايير الدولية ومرحلة المشروع من دورة حياته على التحفظ المحاسبي الإجمالي وفقاً لمقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية CONS1.

وكاختبار اضافي فقد تم إعادة اختبار الانحدار رقم (١) ولكن مع تقسيم العينة إلى ثلاث عينات فرعية بحسب مرحلة المشروع من دورة حياته جاءت النتائج (جدول ٩، اختبارات ارقام ٣، ٤، ٥) دون اختلافات عن النتائج السابقة.

نموذج (٢) القيمة الدفترية المعدلة بأثر المعايير الدولية/ القيمة الدفترية الأصلية (CONS2)

تم اختبار القيمة الدفترية المقارنة لعام ٢٠١٦ بالقوائم المالية لعام ٢٠١٧ (والمعدلة وفقاً للمعايير الدولية) مقارنة بالقيمة الدفترية لذات السنة قبل تطبيق المعايير الدولية من القوائم المالية الأصلية لعام ٢٠١٦. وبالتالي تم اختبار ما إذا كانت CONS2 اقل من ١. وقد جاء متوسط القيمة الدفترية لعام ٢٠١٦ المعدلة وفق المعايير الدولية منسوباً إلى القيمة الدفترية لعام ٢٠١٦ الأصلية تساوي ١.٠٠٦ وجاء نتيجة اختبار (t) بفرق غير معنوي عن ١. ويؤكد ذلك على النتيجة السابقة بأن إعادة قياس القيمة الدفترية لصافي الأصول وفقاً للمعايير الدولية لم يؤثر معنوياً على تلك القيمة بما يشير إلى أن تطبيق المعايير الدولية ليس له أثر معنوي على التحفظ المحاسبي الاجمالي (جدول ٨ اختبار رقم ١١) ومن ثم تم رفض فرض الدراسة الفرعي الأول من فرض الدراسة الرئيسي الأول.

وحيث أن ذلك المقايس يحدد أثر المعايير الدولية على التحفظ، ومن ثم لا يمكن استخدامه لاختبار الفرض الثاني أي قياس أثر مرحلة المشروع من دورة حياته على التحفظ المحاسبي بصورة منفصلة عن تبني المعايير.

ولاختبار أثر مرحلة المشروع من دورة حياته على علاقة المعايير بالتحفظ المحاسبي (أي علاقة دورة الحياة بالمقياس CONS2) تم اجراء الانحدار التالي:

$$CONS2_{it}= \beta_0 + \beta_1 LIFE + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 MTB_{it+} \varepsilon_{it}$$ [1]

وجاءت النتائج (جدول ٩ اختبار٦) لتشير إلى أن لمرحلة المشروع تأثيراً سلبياً على التحفظ الكلي وهو ما يتفق مع دراسة (Hansesn et al. 2018) ولكن فقط عند مستوى معنوية ١٠% ولكن النتيجة كانت غير معنوية عند مستوى ٥% وهو ما يشير إلى رفض فرض الدراسة الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الثالث عند مستوى معنوية ٥%. وللمزيد من التحليل قام الباحث بتقسيم العينة إلى عينات فرعية بحسب مرحلة المشروع وجاءت نتيجة اختبار (t) لتشير إلى عدم وجود فروق معنوي بين أي مرحلتين من مراحل دورة الحياة بما يشير إلى رفض الفرض الأول الفرعي من الفرض الرئيسي الثالث (H3a) (جدول ٨ اختبار ١٢، ١٣، ١٤)، ونظراً لانخفاض حجم العينة نتيجة تقسيمها لثلاث عينات فرعية واستخدام سنة ٢٠١٦ فقط في التحليل فإن تلك النتيجة قد لا يمكن الاعتماد عليها بصورة مقبولة باستخدام الاختبارات المعلمية، وبالتالي تم إعادة الاختبار باستخدام اختبار Mann-Whiteny اللامعلمي وجاءت النتيجة لتؤيد عدم وجود فروق معنوية لتأثير المراحل الثلاث على علاقة المعايير الدولية بالتحفظ الإجمالي بما يشير لرفض الفرض (H3a) جدول (١٠-ب). ومع ذلك يجب أن تؤخذ تلك النتائج في حدود القيود التي تفرضها حجم عينة الدراسة.

نموذج (٣) الاستحقاقات السالبة (التحفظ المشروط)

حيث يتم قياس التحفظ من خلال النموذج التالي: (Lara et al. 2014)

$$CONS3= -1 * (NI + DEP – OCF)/TA$$ [1]

وباستخدام ذلك المقياس للتحفظ تم اجراء الاختبارات التالية:

١- اختبار الفرض الأول: اولاً تم اجراء اختبار (t) للفرق بين متوسطي التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية وجاءت النتيجة تشير بعدم وجود فرق معنوي (جدول رقم (١١) اختبار رقم ١).

[1] يرجع لجدول (٣) لتعريف المتغيرات

جدول رقم (١١)
اختبارات (t) لاختبار الأثر على التحفظ المشروط

رقم الاختبار	الاختبار		نموذج قياس التحفظ	عدد المشاهدات	المتوسط (الانحراف)	احصائية (t)
١	اختبار للفرق بين متوسطي التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية للعينة ككل	قبل	CONS3 الاستحقاقات السالبة لقياس التحفظ المشروط	٨٠	٠,٠٢١٨ (٠,٠٨٠)	١.٢٠٨
		بعد		٨٠	٠,٠٠٥١ (٠.٠٩٤٤)	
٢	اختبار للفرق بين متوسطي التحفظ في المرحلة الأولى والثانية من دورة حياة المشروع	المرحلة ١	CONS3 الاستحقاقات السالبة لقياس التحفظ المشروط	٢١	٠.٠٠٤ (٠.٠٦٨)	٠.٧٣٩-
		المرحلة ٢		١٠١	٠.٠١٦٣ (٠.٠٦٩)	
٣	اختبار للفرق بين متوسطي التحفظ في المرحلة الثانية والثالثة من دورة حياة المشروع	المرحلة ٢	CONS3 الاستحقاقات السالبة لقياس التحفظ المشروط	١٠١	٠.٠١٦٣ (٠.٠٦٩)	٠.٢٩٧
		المرحلة ٣		٣٨	٠.٠١١ (٠.١٣٢)	
٤	اختبار للفرق بين متوسطي التحفظ في المرحلة الأولى والثالثة من دورة حياة المشروع	المرحلة ١	CONS3 الاستحقاقات السالبة لقياس التحفظ المشروط	٢١	٠.٠٠٤ (٠.٠٦٨)	٠.٢٣٢-
		المرحلة ٣		٣٨	٠.٠١١ (٠.١٣٢)	
٥	اختبار للفرق بين متوسطي التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية للعينة الفرعية للشركات في المرحلة الأولى من دورة حياتها	قبل	CONS3 الاستحقاقات السالبة لقياس التحفظ المشروط	٨	٠,٠٠٣٧ (٠,٠٦٨)	٠,٠١١-
		بعد		١٣	.٠,٠٠٤١ (٠,٠٧١)	
٦	اختبار للفرق بين متوسطي التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية للعينة الفرعية للشركات في المرحلة الثانية من دورة حياتها	قبل	CONS3 الاستحقاقات السالبة لقياس التحفظ المشروط	٥٥	٠,٠٢٨٢ (٠,٠٨٥)	** ٢,٠٢٧
		بعد		٤٦	(٠,٠٠٢) (٠,٠٣٨)	
٧	اختبار للفرق بين متوسطي التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية للعينة الفرعية للشركات في المرحلة الثالثة من دورة حياتها	قبل	CONS3 الاستحقاقات السالبة لقياس التحفظ المشروط	١٧	٠,٠٠٩٧ (٠,٠٦٦)	٠,٠٦٥-
		بعد		٢١	٠,٠١٢٣ (٠,١٦٩)	
٨	اختبار للفرق بين متوسطي التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية للعينة ككل	قبل	C-Score	٨٠	٠,٧٢٩ (١,٠٦٨)	١,٣٢٤
		بعد		٨٠	٠,٥٣٦ (٠,٧٤١٨)	
٩	اختبار للفرق بين متوسطي التحفظ في المرحلة الأولى والثانية من دورة حياة المشروع	المرحلة ١	C-Score	٢١	٠.٤٨٦ (٠.٩١٢)	٠.٤٩٩-
		المرحلة ٢		١٠١	٠.٦٠٣ (٠.٩٩٣)	
١٠	اختبار للفرق بين متوسطي التحفظ في المرحلة الثانية والثالثة من دورة حياة المشروع	المرحلة ٢	C-Score	١٠١	٠.٦٠٣ (٠.٩٩٣)	١.٠٧٥-
		المرحلة ٣		٣٨	٠.٧٩٢ (٠.٧٠٦)	

١١	اختبار للفرق بين متوسطي التحفظ في المرحلة الأولى والثالثة من دورة حياة المشروع	المرحلة ١	C-Score	٢١	٠.٤٨٦ (٠.٩١٢)	١.٤٣٥-
				٣٨	٠.٧٩٢ (٠.٧٠٦)	
١٢	اختبار الفرق بين متوسطي التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية للعينة الفرعية للشركات في المرحلة الأولى من دورة حياتها	قبل	C-Score	٨	٠,١٦٣٨ (١,١٦)	١,١٤٥-
		بعد		١٣	٠,٦٨٤٧ (٠,٦٩٦)	
١٣	اختبار الفرق بين متوسطي التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية للعينة الفرعية للشركات في المرحلة الثانية من دورة حياتها	قبل	C-Score	٥٥	٠,٧٨١٣ (١,١٣٩)	** ٢,٠٧١
		بعد		٤٦	٠,٣٩٠٩ (٠,٧٤١)	
١٤	اختبار الفرق بين متوسطي التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية للعينة الفرعية للشركات في المرحلة الثالثة من دورة حياتها	قبل	C-Score	١٧	٠,٨٢٧ (٠,٦٩٩٩)	٠,٢٦٩
		بعد		٢١	٠,٧٦٤ (٠,٧٢٧٠)	
*، **، *** تمثل معنوية عند مستويات ١٠% و ٥% و ٩٩% على الترتيب. الانحراف المعياري تم وضعه بين قوسين						

ولاختبار فرض الدراسة مع ادخال متغيرات الرقابة تم استخدام الانحدار التالي:

$$CONS3_{it}= \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$$ [1]

وقد جاءت النتائج لتؤكد على نتيجة اختبار (t) السابقة حيث لم يؤثر تطبيق المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي (جدول رقم ١٢ اختبار رقم ١) ومن ثم تم رفض فرض الدراسة الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الأول (H1b).

جدول رقم (١٢)

اختبارات الانحدار للأثر على التحفظ المشروط باستخدام نموذج الاستحقاقات CONS3

Test (1) $CONS3_{it}= \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$

Test (2) $CONS3_{it} = \beta_0 + \beta_1 LIFE_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$

Test (3) $CONS3_{it}= \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$ (Subsample 1)

Test (4) $CONS3_{it}= \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$ (Subsample 2)

Test (5) $CONS3_{it}= \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$ (Subsample 3)

Dependent Variable	Test (1)	Test (2)	Test (3)	Test (4)	Test (5)
(Constant)	-.013	.153***	.090	.218***	-.029
	(-.146)	(2.801)	(.488)	(3.227)	(-.316)
IFRS	.013		.018	-.017***	-.029
	(.753)		(.571)	(-3.576)	(-1.588)
Leverage	.078*	.056**	-.046	.090**	.057
	(1.78)	(2.203)	(-.469)	(2.551)	(.107)
Size	-.005	-.011***	-.008	-.015	.000
	(-.832)	(-2.876)	(-.679)	(-1.267)	(.045)
LIFE		-.008			
		(-1.009)			
MTB	.031***	.005***	.023	.012***	.005***
	(41.52)	(10.77)	(1.654)	(4.531)	(11.58)

[1] يرجع لجدول (٣) لتعريف المتغيرات

N	160	160	21	101	38
Adj. R^2	.942	.501	.169	.271	.834

*، **، *** تمثل معنوية عند ١٠%، ٥% ، ١% على الترتيب. احصائية (t) تم وضعها بين قوسين

٢- اختبار الفرض الثاني: لاختبار أثر دورة الحياة على التحفظ المحاسبي المشروط تم استخدام نموذج الانحدار التالي:

$$CONS3_{it} = \beta_0 + \beta_1 LIFE_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$ [1]

وبصفة عامة لم يظهر الاختبار تأثير لزيادة مرحلة المشروع من دورة حياته على التحفظ المحاسبي المشروط (جدول رقم (١٢) اختبار ٢) وبالتالي تم رفض فرض الدراسة الفرعي الثاني لفرض الدراسة الرئيسي الثاني (H2b). ولمزيد من التحليل تم اختبار فرق متوسط التحفظ المحاسبي المشروط بيم كل مرحلتين من مراحل حياة المشروع والتي لم تظهر فروقاً معنوية مما يؤكد نتائج تحليل الانحدار (جدول رقم ١١ اختبارات ٢، ٣، ٤).

ولمعرفة تأثير دورة الحياة على التحفظ المحاسبي المشروط في علاقته بالمعايير الدولية، يمكن ملاحظة الشكل البياني رقم (٢) والذي يوضح أن التحفظ المحاسبي المشروط قد انخفض في المرحلة الثانية فقط في ظل تطبيق المعايير الدولية.

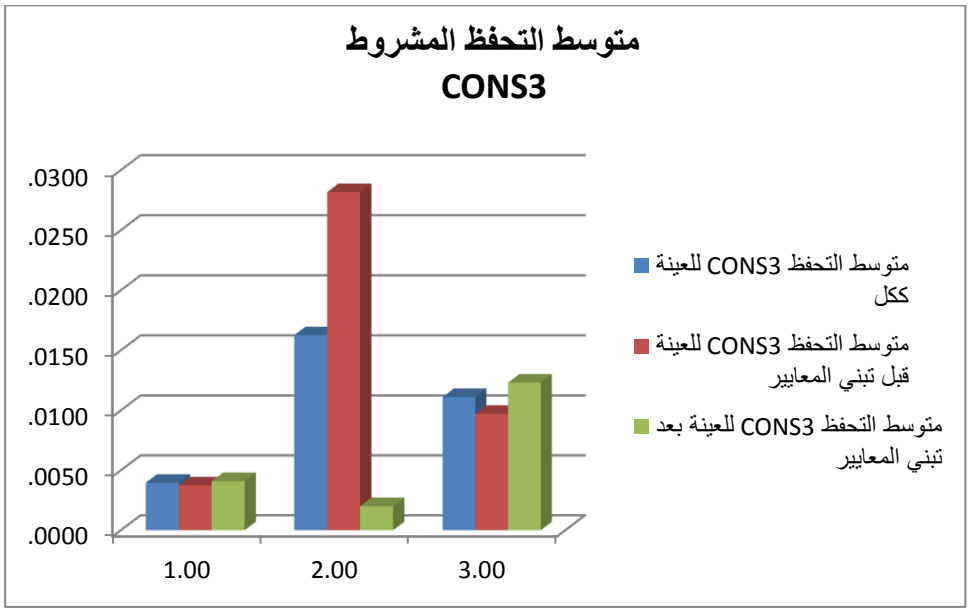

شكل بياني رقم (٢) مقارنة بين التحفظ المشروط قبل وبعد تبني المعايير وعلى مستوى السنتين معا لكل مرحلة من مراحل حياة المشروع

٣- اختبار فرض الدراسة الثالث: للتعرف على تأثير مرحلة المشروع على علاقة المعايير الدولية بالتحفظ فقد تم اختبار تأثير المعايير الدولية على التحفظ في كل مرحلة من مراحل حياة المشروع على حدة حيث لم يتم ادخال متغيرات التحفظ ودورة حياة المشروع والتفاعل بينهم إلى نموذج الانحدار نظراً لأن اختبار الارتباط الخطي المتعدد أثبت ارتفاع درجة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

وبالتالي اتبع الباحث منهجية تقسيم العينة إلى ثلاث عينات فرعية بحسب مرحلة المشروع من دورة حياته. وتظهر النتائج بجدول رقم (١١) اختبارات (t) ارقام (٥، ٦، ٧). وتشير النتائج إلى عدم وجود فروق معنوية بين متوسط التحفظ المحاسبي قبل تطبيق المعايير الدولية وبعدها في كل من

[1] يرجع لجدول (٣) لتعريف المتغيرات

المرحلة الأولى والمرحلة الثالثة من دورة حياة المشروع، غير أن الفرق كان معنوي في مرحلة النضج حيث أدت المعايير الدولية إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي المشروط.

ولتحييد أثر المتغيرات الرقابية قام الباحث بإعادة اختبار الانحدار ولكن مع تقسيم العينة إلى ثلاث عينات فرعية بحسب دورة حياة المشروع. ويوضح (جدول رقم (١٢) اختبارات ٣، ٤، ٥) نتائج تلك الاختبارات، والتي تؤكد على أن المعايير الدولية أدت بصورة معنوية إلى تخفيض التحفظ المحاسبي المشروط في المرحلة الثانية من دورة حياة المشروع، مع عدم تأثيرها معنوياً على المرحلة الأولى والثالثة، وبالتالي فقد تم قبول فرض الدراسة الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الثالث (H3b).

نموذج (٤) C-Score:

يعتمد هذا النموذج على نموذج دراسة (BASU, 1997) والذي يقوم على أن التحفظ المشروط ينتج عن الفارق الزمني بين وقتية الاعتراف بالأنباء السيئة مقابل الأنباء الجيدة وذلك من خلال النموذج التالي:

$$X_i = \beta_0 + \beta_1 DR_i + \beta_2 R_i + \beta_3 DR*R_{it} + \varepsilon_{it}$$ [1]

ووفقاً لهذا النموذج تعبر β_3 عن حساسية الأرباح للأنباء غير السارة والتي تمثل عدم التماثل الزمني أي التحفظ. ووفقاً لنموذج C-Score فإن التحفظ المحاسبي (C-Score) يكون كما يلي:

$$C\text{-}Score = \beta_3 = \mu_0 + \mu_1 SIZE_i + \mu_2 MTB + \mu_3 LEV_i$$ [١]

وتكون وقتية الأنباء الجيدة (G-Score) على النحو التالي:

$$G\text{-}Score = \beta_2 = \lambda_0 + \lambda_1 SIZE_i + \lambda_2 MTB + \lambda_3 LEV_i$$ [١]

وبالتعويض β_2 و β_3 في نموذج BASU بقيم G-Score و C-Score طور Khan and Watts (2009) النموذج التالي:

$$X_i = \beta_0 + \beta_1 DR_i + R_i(\lambda_0 + \lambda_1 SIZE_i + \lambda_2 MTB + \lambda_3 LEV_i) + DR*R_{it}(\mu_0 + \mu_1 SIZE_i + \mu_2 MTB + \mu_3 LEV_i) + (\alpha_1 SIZE_i + \alpha_2 MTB_i + \alpha_3 LE_i + \alpha_4 DR*SIZE_i + \alpha_5 DR*MTB_i + \alpha_6 DR*LEV_i) + \varepsilon_{it}$$ [١]

وقد تم تقدير معلمات النموذج السابق على مستوى الصناعة ثم التعويض بالمعلمات المقدرة في معادلة C-Score على مستوى كل شركة داخل الصناعة للحصول على مقياس التحفظ على مستوى كل شركة-سنة.

ولاختبار فروض الدراسة تم اجراء الاختبارات التالية:

١- اختبار الفرض الأول: أولاً تم اختبار معنوية الفرق بين مستوى التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير على مستوى العينة ككل (جدول (١١) اختبار رقم ٨).

وتشير النتائج إلى عدم وجود تأثير لتطبيق المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي عندما تم الاختبار على مستوى العينة ككل ودون النظر إلى مرحلة المشروع من دورة حياته.

ولاختبار فرض الدراسة الأول تم تطبيق نموذج الانحدار التالي[٢]:

$$C\text{-}Score = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \varepsilon i$$ [١]

---

[١] يرجع لجدول (٣) لتعريف المتغيرات

٢ لم يتم ادخال متغيرات الرقابة في تلك النماذج لأن نموذج c-score يأخذ تلك المتغيرات في الاعتبار.

وتظهر نتائج الاختبار أن المعايير الدولية لم يكن لها تأثير معنوي بصفة عامة على التحفظ المحاسبي (جدول ١٣ اختبار رقم ١) وهو ما يشير إلى رفض فرض الدراسة الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الأول (H1b).

جدول رقم (١٣)
اختبارات الانحدار للأثر على التحفظ المشروط باستخدام نموذج C-SCORE

Test (1) $C\text{-}Score_{it} = \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \varepsilon_{it}$
Test (2) $C\text{-}Score_{it} = \beta_0 + \beta_1 LIFE_{it} + \varepsilon_{it}$
Test (3) $C\text{-}Score_{it} = \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \varepsilon_{it}$ (Subsample 1)
Test (4) $C\text{-}Score_{it} = \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \varepsilon_{it}$ (Subsample 2)
Test (5) $C\text{-}Score_{it} = \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \varepsilon_{it}$ (Subsample 3)

Dependent Variable	Test (1)	Test (2)	Test (3)	Test (4)	Test (5)
(Constant)	.729*** (7.090)	.296 (1.112)	.164 (.516)	.781*** (5.921)	.827*** (4.769)
IFRS	-.193 (-1.324)		.521 (.1291)	-.390** (-1.997)	-.063 (-.268)
LIFE		.160 (.191)			
N	160	160	21	101	37
Adj. R^2	.005	.005	.032	.029	.026

*، **، *** تمثل معنوية عند ١٠%، ٥% ، ١% على الترتيب. احصائية (t) تم وضعها بين قوسين

٢- اختبار فرض الدراسة الثاني: لاختبار أثر مرحلة المشروع من دورة حياته على التحفظ المحاسبي تم اجراء اختبار الانحدار التالي:

$$C\text{-}Score = \beta_0 + \beta_1 LIFE + \varepsilon i$$ [1]

وجاءت النتائج (جدول (١٣) اختبار رقم ٢) لتشير إلى عدم تأثير دورة حياة المشروع على التحفظ المحاسبي المشروط بما يشير إلى رفض فرض الدراسة الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الثاني (H2b). وللمزيد من التحليل تم اختبار معنوية الفرق بين التحفظ المشروط بين كل مرحلتين من مراحل حياة المشروع ولم تكن النتائج معنوية بما يؤكد نتائج تحليل الانحدار السابق (جدول ١١ اختبارات ٩، ١٠، ١١).

٣- اختبار الفرض الثالث: للتعرف على تأثير مرحلة المشروع على علاقة المعايير الدولية بالتحفظ فقد تم اختبار تأثير المعايير الدولية على التحفظ في كل مرحلة من مراحل حياة المشروع تم تقسيم العينة إلى ثلاث عينات فرعية بحسب مرحلة المشروع من دورة حياته ومن ثم تم اختبار معنوية الفرق بين متوسط التحفظ قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية فكل مرحلة من مراحل دورة حياة المشروع على حده. وتظهر النتائج بجدول رقم (١١) اختبارات (t) (١٢، ١٣، ١٤). وتشير النتائج إلى عدم وجود فروق معنوية بين متوسط التحفظ المحاسبي المشروط قبل تطبيق المعايير الدولية وبعدها في كل من المرحلة الأولى والمرحلة الثالثة من دورة حياة المشروع، غير أن الفرق كان معنوي في مرحلة النضج حيث أدت المعايير الدولية إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي. وتتفق تلك النتيجة مع نتائج ذات الاختبار باستخدام نموذج الاستحقاقات لقياس التحفظ.

[1] يرجع لجدول (٣) لتعريف المتغيرات

ويوضح الشكل البياني رقم (٣) سلوك التحفظ المحاسبي المشروط في مراحل دورة الحياة الثلاث، حيث يتضح أن التحفظ المحاسبي انخفض في الرحلة الثانية فقط مع تبني المعايير الدولية.

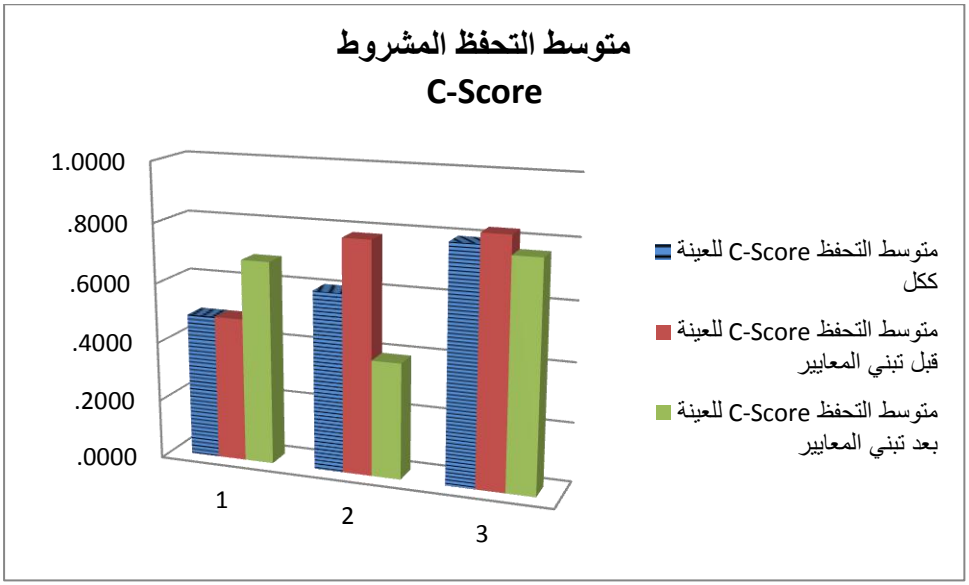

شكل بياني رقم (٣) مقارنة بين التحفظ المشروط قبل وبعد تبني المعايير وعلى مستوى السنتين معا لكل مرحلة من مراحل حياة المشروع

وكنتيجة لانخفاض عدد المشاهدات في المرحلة الأولى والثالثة مما قد يؤثر على نتائج الاختبارات المعليمة، فقد تم اعادة الاختبار باستخدام اختبار Mann-Whiteny للرتب كأحد الاختبارات اللامعليمة وجاءت النتائج أيضاً بعدم وجود فروق معنوية بين وسيطي المتغيرات (جدول رقم ١٤)

جدول رقم (١٤)
للأثر على التحفظ المشروط Mann-Whiteny للرتب

Ranks

Test No.	LIFE		IFRS	N	Mean Rank	Sum of Ranks
1	1	C-Score	0	8	9.13	9.13
			1	13	12.15	12.15
			Total	21		
2	2	C-Score	0	55	62.22	62.22
			1	46	37.59	37.59
			Total	101		
3	3	C-Score	0	17	20.88	20.88
			1	21	18.38	18.38
			Total	38		

Test Statistics

Test No.	Mann-Whitney U	Wilcoxon W	Sig
1	37.00	73.000	.277
2	647.000	1729.00	.000
3	155.000	386.000	.490

ونتيجة لوجود ارتباط خطي متعدد Multicollinearity كبير بين متغيرات FRS و IFRS*LIFE فلم يتمكن الباحث من تطبيق انحدار يدخل فيه متغيرات LIFE و IFRS و والتفاعل بينهما IFRS*LIFE. وبدلاً من ذلك فقد قام الباحث بتطبيق الانحدار الأول ولكن مع تقسيم العينة إلى ثلاث عينات بحسب مرحلة المشروع من دورة حياته. وتظهر النتائج بجدول رقم (١٣) اختبارات (٣، ٤ ، ٥) والتي تؤكد على النتائج السابق التوصل إليها.

وتشير النتائج السابقة إلى رفض فرضي الدراسة الأول والثاني على مستوى التحفظ الإجمالي والمشروط، كما تشير إلى قبول فرض الدراسة على مستوى التحفظ المشروط ورفضه على مستوى التحفظ الإجمالي وهو ما سيتم مناقشته في القسم التالي من البحث.

٧-٥-٣-٣ مناقشة النتائج:

توضح نتائج اختبارات الفروض السابقة رفض الفرض الأول أي عدم وجود تأثير معنوي للمعايير الدولية على التحفظ الاجمالي أو التحفظ المشروط وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Ke et al. 2013) يختلف مع نتائج الدراسات الأخرى المتعارضة سواءً التي أيدت وجود تأثير إيجابي لتبني معايير المحاسبة الدولية على التحفظ المحاسبي (Zhang, 2011; Balsari et al. 2010; Barth et al. 2008) أو التي أيدت وجود أثر سلبي لتبي المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي (Bradford et al. 2017; Andre et al. 2015; Ahmed et al. كما توصلت نتائج الدراسة إلى رفض الفرض الثاني سواءً على مستوى التحفظ الإجمالي أو المشروط. أي لم يكن لدورة حياة المشروع أثر معنوي على التحفظ المحاسبي، وتتفق تلك النتيجة فيما يتعلق بالأثر على التحفظ المشروط مع نتائج دراسة Hansen et al. (2018)، غير أنها لا تتفق مع نتائج تلك الدراسة فيما يتعلق بالأثر على التحفظ الإجمالي. كما أشارت النتائج إلى رفض الفرض الثالث فيما يتعلق بالتحفظ الاجمالي، ورفضه فيما يتعلق بالتحفظ المشروط، أي أن دورة حياة المنتج لم يكن لها تأثير معنوي على علاقة المعايير الدولية بالتحفظ الاجمالي (على الرغم من أنها كانت معنوية عند مستوى ١٠% باستخدام مقياس CONS2 لكنها غير معنوية عند مستوى ٥%)، غير أنه كان لها أثر معنوي على علاقة المعايير الدولية بالتحفظ المشروط وفق لكل من مقياسي التحفظ المشروط CONS3 & C-SCORE.

ويمكن للباحث تفسير عدم تأثير المعايير الدولية على التحفظ الإجمالي بأن المعايير الدولية لم تضف الكثير على المعايير السعودية فيما يتعلق فيما يتعلق بعناصر التحفظ غير المشروط مثل الإهلاك، أو أن بعض المعايير يلغي أثر المعايير الأخرى بشأن التأثير على التحفظ، فمثلاً تؤدي معايير معالجة تكاليف البحوث إلى زيادة التحفظ، بينما متطلبات معيار الإيرادات الجديد قد يؤدي إلى تخفيض التحفظ، كذلك عدم استنفاد الشهرة قد يخفض من التحفظ المحاسبي. أما فيما يتعلق بعدم تأثير المعايير الدولية على التحفظ المشروط بصفة عامة دون أخذ مرحلة دورة الحياة في الاعتبار، فقد أشار Poit et al. (2015) إلى أن هناك مسببين يجعلان تأثير المعايير الدولية على التحفظ المشروط محدوداً، الأول أن التحول للمعايير الدولية قد يؤدي إلى تبني القيمة العادلة، غير أن العديد من نتائج إعادة قياس القيمة العادلة تدرج إلى عناصر الدخل الشامل الأخرى، وبالتالي لا تؤثر على الربح المحاسبي ما لم تتحقق تلك الأرباح أو الخسائر. أضف إلى ذلك أن المملكة العربية السعودية وعلى الرغم من تبنيها للمعايير الدولية إلا أنها علقت تبني القيمة العادلة للأصول الثابتة لمدة سنتين ووضعت قيداً بضرورة أن يتم التقييم من خلال مكتب مؤهل ومرخص له بعمل إعادة التقييم، وبالتالي فمتطلبات المعايير الدولية بشأن تبني القيمة العادلة قد فقدت الكثير من تأثيرها في الحالة السعودية على التحفظ المحاسبي بالزيادة أو النقص. أما السبب الثاني الذي أشار إليه Poit et al. وهو أن العديد من متطلبات التحفظ المحاسبي المشروط مثل قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون أو تخفيض قيم الأصول، كانت موجودة بالمعايير السابقة. ويفسر السببين السابقين عدم وجود تأثير للمعايير الدولية على التحفظ المشروط، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Ke et al. 2013).

أما فيما يتعلق بأثر دورة حياة المشروع على التحفظ المحاسبي، فمن الممكن تفسير ذلك لم تؤثر دورة الحياة على عناصر التحفظ غير المشروط، إذ أن التحفظ غير المشروط يرتبط باختيار سياسات محاسبية محددة وليس من المسموح تغيير تلك السياسات إلا بتعديل أثرها بأثر رجعي، ومن ثم لا يوجد حافز لدى الإدارة وليس من العملي بأن تقوم الإدارة بتعديل الطرق المحاسبية المرتبطة بالتحفظ غير المشروط مع كل مرحلة من مراحل المشروع. وعلى جانب آخر فقد كان لدورة حياة المشروع أثر غير معنوي على التحفظ المحاسبي المشروط قبل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، غير أنها أدت إلى أثر متقلب مع تبني المعايير الدولية حيث انخفض التحفظ المشروط بصورة معنوية في المرحلة الثانية لدورة حياة المشروع، وبالتالي فإن الأثر النهائي لدورة حياة المشروع لكافة شركات العينة قبل وبعد تبني المعايير جاء غير معنوي على التحفظ المشروط وهو ما يتضح من الشكل البياني رقم (٣).

أما تأثير مرحلة دورة الحياة على علاقة المعايير الدولية بالتحفظ، فتشير النتائج إلى أن دورة الحياة في حد ذاتها لم تؤثر على التحفظ المحاسبي، غير أنها أدت إلى وجود أثر معنوي للمعايير الدولية على التحفظ باختلاف دورة الحياة. فتطبيق المعايير الدولية يسمح بقدر أعلى من المرونة وفقاً للأساس الذي تبنته المعايير وهو المحاسبة على أساس المبادئ، والتي تسمح للإدارة بإعمال أكبر للحكم الشخصي خاصة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية والمرتبطة بصورة أكبر بالتحفظ المشروط. وقد أشارت النتائج إلى أن الشركات تتبنى سياسات محاسبية أقل تحفظاً بعد تبني المعايير الدولية في مرحلة النضج، ويمكن تفسير ذلك بأنه في تلك المرحلة تكون تقديرات الإدارة لدرجة مخاطر الأعمال منخفضة الأمر الذي يجعل الإدارة أقل تحفظاً من مراحل التقديم والنمو ومرحلة التدهور، وتساعد المرونة التي تقدمها المعايير الدولية في إعمال الحكم الشخصي على ممارسة ذلك المستوى الأقل من التحفظ.

أي أن دورة حياة المشروع لا تؤثر على التحفظ المحاسبي بمعزل عن المعايير المحاسبية والتي قد تحفز أو تحد من رغبة وقدرة الإدارة على ممارسة التحفظ المحاسبي، كذلك فإن المعايير المحاسبية لا تؤثر على التحفظ المحاسبي بمعزل عن العوامل الأخرى الاقتصادية مثل مرحلة المشروع من دورة حياته. وبالتالي تشير تلك النتائج إلى أهمية دراسة أثر المعايير الدولية والتطورات المقترحة في تعديلات المعايير المستقبلية في ضوء العوامل غير المحاسبية الأخرى مثل مرحلة المشروع من دورة حياته، وفي ذلك تطبيقاً هاماً لواضعي المعايير.

٧-٦ خلاصة البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

استهدف البحث اختبار أثر كل من تبني المعايير الدولية ومرحلة المشروع من دورة حياته بالمملكة العربية السعودية على التحفظ المحاسبي، وكذلك اختبار ما إذا كان أثر المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف مرحلة المشروع من دورة حياته وهو ما يعد أحد الجوانب البحثية التي لم تختبر من قبل. وقد تم استخدام أربع نماذج لقياس التحفظ الاجمالي والمشروط. كما تم الاعتماد على دراسة Hansen et al. (2018) لتحديد مرحلة المشروع من دورة حياته.

وتوصل الباحث إلى أن هناك تحفظ محاسبي بصفة عامة في شركات المملكة محل الدراسة سواء قبل تطبيق المعايير الدولية أو بعد تطبيقها، غير أن الباحث لم يجد دليلاً على أن المعايير الدولية لها أثر معنوي على التحفظ المحاسبي سواء الاجمالي أو المشروط. كما أن مرحلة المشروع من دورة حياته لم يكن لها تأثير معنوي على التحفظ المحاسبي بصفة عامة. غير أن المعايير الدولية أدت إلى انخفاض التحفظ المحاسبي المشروط فقط معنوياً (دون أثر معنوي على التحفظ الإجمالي عند مستوى معنوية ٥%) في مرحلة النضج. ويشير ذلك إلى أن المعايير الدولية وما تتيحه من مرونة أكبر للمديرين تمكن المديرين من تغيير سياساتهم بشأن التحفظ المحاسبي المشروط باختلاف دورة حياة المشروع، حيث تبنت الشركات سياسات محاسبية أقل تحفظاً في مرحلة النضج، وقد فسر الباحث ذلك بأنه في تلك المرحلة تكون تقديرات الإدارة لدرجة مخاطر الأعمال منخفضة مما يجعل الإدارة أقل تحفظاً من المراحل الأخرى. وخلص الباحث إلى أن دورة حياة المشروع لا تؤثر على التحفظ المحاسبي بمعزل عن المعايير المحاسبية والتي قد تحفز أو تحد من رغبة وقدرة الإدارة على ممارسة التحفظ المحاسبي، كذلك فإن المعايير المحاسبية لا تؤثر على التحفظ المحاسبي بمعزل عن العوامل الأخرى الاقتصادية مثل مرحلة المشروع من دورة حياته.

ويوصي الباحث الجهات واضعة المعايير بضرورة أخذ العوامل الاقتصادية عند تطوير معايير قائمة أو تبني معايير جديدة، وأن تأخذ في الاعتبار أن تلك المعايير قد يكون لها انعكاسات مختلفة على الشركات المختلفة بحسب مراحل تلك الشركات من دورة حياتها. كما يوصي الباحث الاكاديميين بالمزيد من البحث في مجال دراسة أثر تبني المعايير الدولية على الخصائص المحاسبية آخذين في الاعتبار الجوانب الأخرى والتي قد تكشف المزيد من الفهم لحقيقة أثر المعايير الدولية على التقرير المالي.

وفي هذا المجال يقترح الباحث المجالات البحثية التالية:

- أثر الرقابة الداخلية على علاقة تبني المعايير المحاسبية بالتحفظ المحاسبي
- دراسة أثر تبني المعايير الدولية على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل الفائدة أو معدلات التضخم على علاقة المعايير الدولية بجودة التقارير المالية.
- اعادة اختبار فروض الدراسة بعد فترة زمنية تتيح استخدام سلسلة زمنية قبل وبعد تطبيق المعايير، وتحقيق حجم عينة أكبر.

مراجع البحث

أولاً المراجع العربية:

- رمضان، حمدي أحمد. ٢٠١٦. التحفظ المحاسبي: تأصيل نظري وتدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ. ***المجلة المصرية للدراسات التجارية.*** ٤٠ (٢): ١-٦٠. متاح على:

  http://search.mandumah.com/Record/775643

- فؤاد، ريمون ميلاد. ٢٠١٦. أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية. ***مجلة الفكر المحاسبي***. العدد الثاني مجلد يوليو٢٢: ٥١٧-٥٧٢.

- كساب، ياسر السيد. ٢٠١١. العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي- دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، كلية التجارة- جامعة طنطا. العدد الثاني: ٢٩٧-٣٣٠.

- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. ٢٠١٤. أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية. ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة بني سويف- قسم المحاسبة. العدد الثاني، المجلد الثاني، ديسمبر: ١-٥٠.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- Accounting Principles Board: American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1970. Statement No. 4: **Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business Enterprises.**

- Ahmed, A., Neel, M., and Wang, D. 2013. Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Preliminary evidence. ***Contemporary Accounting Research***. 30(4): 1344-1372.

- Andre, P., Filip, A., and Paugam, L., 2015. The effect of mandatory IFRS adoption on conditional conservatism in Europe**.** ***Journal of Business Finance and Accounting*****.** 42 (3–4), 482–514.

- Arabiat, O. S., Khamees, B .A. 2016. The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Conditional Conservatism in Jordan. ***Dirasat, Administrative Sciences***. Volume 43(1): 275-286.

- Ball, R., Robin, A. and Sadka ,G. 2008. Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timeliness and conservatism. ***Review of Accounting Studies***. 13 (2): 168–205.

- Balsari, C. K., Ozkan, S. and Durak, G. 2010. Earnings conservatism in pre - and post - ifrs periods in turkey: Panel data evidence on the firm specific factors. ***Accounting and Management Information Systems / Contabilitate si Informatica de Gestiune*** . 9(3): 403-421.

- Barker, R. 2015. Conservatism, prudence and the IASB's conceptual framework. ***Accounting and Business Research***. 45 (4): 514–538.

- Barth, M.E., Landsman, W.R. and Lang, M. 2008. International accounting standards and accounting quality. ***Journal of Accounting Research***. 46(3): 467-498.

- Basu, S. 1997. The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. ***Journal of Accounting and Economics***. 24: 3–37.

- Beaver, W. H. and Ryan, S. G. 2005. Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. ***Review of Accounting Studies***. 10: 269–309.

- Bertin , M. J. and Moya, J. T. A. 2012. The effect of mandatory IFRS adoption on accounting conservatism of reported earnings Evidence from Chilean firms. Available online at: ***www.emeraldinsight.com/1012-8255.htm***

- Bertomeu, J., Darrough, M. and Xue, w. 2017. Optimal conservatism with earnings manipulation. ***Contemporary Accounting Research***. 34 (1) Spring: 252–284.

- Bradford , W., Chen, .C. and Zhu, C. 2017. Conservative accounting, IFRS convergence and cash dividend payments: Evidence from China. ***European Financial Management***, 23(3):376–414.
- Chi, W. and Wang, C. 2010. Accounting conservatism in a setting of Information asymmetry between majority and minority shareholders. ***The International Journal of Accounting***. 45: 465–489.
- Cho, J. and Choi, W.W. 2016. Accounting conservatism and firms' investment decisions. ***The Journal of Applied Business Research.*** 32(4). 1223-1236.
- Core, J. E. 2017. Discussion of "Optimal Conservatism with Earnings Manipulation". ***Contemporary Accounting Research***. 34(1) Spring: 285–291
- Cullinan, C. P., Wang, F., Wang, P. and Zhang, J. 2012. Ownership structure and accounting conservatism in China. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation.*** 21: 1–16
- DaI, B. and Yang, F. 2015. Monetary policy, accounting conservatism and trade credit. ***China Journal of Accounting Research***. 8:295–313
- DeFond, M. L., Lim, C. Y. and Zang, Y. 2016. Client conservatism and auditor-client contracting. ***The Accounting Review.*** 91(1): 69-98.
- Donovan, J., Frankel, R. M. and Martin, X. 2015. Accounting conservatism and creditor recovery rate. ***The Accounting Review. 60 (6):*** 2267–2303
- Elshandidy, T. and Hassanein, A. 2014. Do IFRS and board of directors' independence affect accounting conservatism?. ***Applied Financial Economics***. 24(16): 1091-1102
- Ettredge, M., Huang, Y. and Zhang, W. 2012. Earnings restatements and differential timeliness of accounting conservatism. ***Journal of Accounting and Economics.***(53): 489-503.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1980. Statement of Financial Accounting Concepts No. 2: **Qualitative Characteristics of Accounting Information**.
- Gao, P. 2013. A measurement approach to conservatism and earnings management. ***Journal of Accounting and Economics.*** 55: 251–268
- Givoly, D. and Hayn, C. 200). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. ***Journal of Accounting and Economics***. 29: 287–320
- Goh, B. W. and Li, D. 2011. Internal controls and conditional conservatism. ***The Accounting Review***. 86(3): 975-1005.
- Goh, B. W., Lim, C. Y., Lobo, G. and Tong, Y. H. 2017. Conditional conservatism and debt versus equity financing. ***Contemporary Accounting Research.*** 34 (1) Spring: 216–251.
- Hansen, J., Hong, K. P. and Park, S. 2018. Accounting conservatism: A life cycle perspective. ***Advances in Accounting***. 40: 76-88.
- Heflin, F. Hsu, C and Jin, Q. 2015. Accounting conservatism and Street earnings. ***Review of Accounting Studies***. 20: 674–709.

  https://aut.researchgateway.ac.nz/bitstream/handle/10292/2620/ZhangJ.pdf?sequence=3&isAllowed=y.
- Hui, K. W., Klasa, S. and Yeung, P.E. 2012. Corporate suppliers and customers and accounting conservatism. ***Journal of Accounting and Economics*** **.** 53: 115–135
- IABS, 2018. Conceptual Framework Feedback Statement. International Accounting Standards Board
- _____. Conceptual Framework for Financial Reporting. International Accounting Standards Board
- IASB, 2001. IAS 16: **Property, plant and Equipment**. International Accounting Standards Board
- _____. IAS 2: **Inventories**. International Accounting Standards Board.

- _____. IAS 36: **Impairment of assets**. International Accounting Standards Board.
- _____. IAS 37: **Provisions, contingent liabilities and contingent assets.** international accounting standards board
- _____. IAS 38: **Intangible assets**. International Accounting Standards Board
- _____. IAS 40: **Investment property.** international accounting standards board
- _____. IFRS 9: **Financial instruments**. International Accounting Standards Board
- IASB, 2003. IFRS 1: **First-time adoption of international financial reporting standards**. International Accounting Standards Board.
- IASB, 2004. IFRS 5: **Non-current assets held for sale and discontinued operations**. International Accounting Standards Board.
- IASB, 2010. The Conceptual Framework for Financial Reporting. International Accounting Standards Board
- IASB, 2013. Discussion Paper: The Conceptual Framework for Financial Reporting. International Accounting Standards Board
- IASB, 2014. IFRS 15: **Revenue from contracts with customers**. International Accounting Standards Board.
- Kausar, A. and Lennox, C. 2017. Balance sheet conservatism and audit reporting conservatism. ***Journal of Business and Financial Accounting***. 44: 897-924.
- Ke, B., Young, D. and Zhuang, Z. 2013. Mandatory IFRS adoption and accounting conservatism. P.1-30. Available on line at: ***https://www.semanticscholar.org/***
- Khan, M., and Watts, R. L. 2009. Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism. ***Journal of Accounting and Economics***. 48: 132–150.
- Khurana, I. K. and Wang, C. 2015. Debt maturity structure and accounting conservatism. ***Journal of Business Finance & Accounting***. 42(1,2): 167–203.
- Kim, J. B. and Zhang, L. 2016. Accounting conservatism and stock price crash risk: firm-level evidence. ***Contemporary Accounting Research.*** 33(1) Spring: 412–441.
- Kim, S. R. N., Yang, D. H. and Cho, K. H. 2011. The impact of the agency costs on accounting conservatism. ***Korean Accounting Review***. 36(3): 65-102.
- LaFond, R., and R. Watts. 2008. The information role of conservative financial statements. ***The Accounting Review***. 83(2), 447-478.
- Lai, C., LU, M. and Shan, Y. 2013. Has Australian financial reporting become more conservative over time?. ***Accounting and Finance.*** 53: 731–761.
- Lara, J. M. G., Osma, B. G and Penalva, F . 2016. Accounting conservatism and firm investment efficiency. ***Journal of Accounting and Economics.*** 61: 221–238.
- _____. 2009. Accounting conservatism and corporate governance. ***Review of Accounting Studies***. 14 :161–201.
- _____. 2011. Conditional conservatism and cost of capital. ***Review of Accounting Studies***. 16: 161–201.
- _____. 2014. Information consequences of accounting conservatism. ***European Accounting Review.*** 23(2): 173–198
- Lee, H. S., Li, X. and Sami, H. 2015. Conditional Conservatism and Audit Fees. ***Accounting Horizons.*** 29 (1): 83-113.
- Lee, S. C., Chen, J.L. Jiang, I. M. and Hsu, C.Y. 2012. Accounting conservatism and bankruptcy. ***Journal of Accounting, Finance & Management Strategy***. 7(2) December: 53-70.

- Li, S. Wu, H., Zhang, J. and Chand, P. 2017. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***. Available on line at: ***https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2017.12.004***
- Lim, C. Y., Lee. E., Kausar, A. and Walker, M. 2014. Bank accounting conservatism and bank loan pricing. ***J. Account. Public Policy***. 33: 260– 278. Available on line at: ***http://dx.doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2014.02.005***
- Lin, F., Wu, C.M., Fang, T. Y. and Wun, J.C. 2014. The relations among accounting conservatism, institutional investors and earnings manipulation. ***Economic Modelling.*** 37: 164–174
- Lu, C. and Trabelsi, S. 2013. Information asymmetry and accounting under IFRS adoption. Available at: http://ssrn.com/abstract=2201206
- Maciuca, G., Hlaciuc, E. and Ursache,A. 2015. The role of prudence in financial reporting: IFRS versus directive 34. ***Procedia Economics and Finance*** 32: 738 – 744.
- Manganaris, P., Spathis, C. and Dasilas, A. 2015. The effects of mandatory IFRS adoption and conditional conservatism on European bank values. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***. 24: 72–81.
- Mitra, S., Jaggi, B. and Al-Hayale, T. 2016. Auditor's downward switch, governance, and accounting conservatism. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***. 31(4): 551–581
- Mora, A. and Walker, M. 2015. The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting. ***Accounting and Business Research.*** Available on line at: ***http://dx.doi.org/10.1080/00014788.2015.1048770***
- Neag, R. and Masca, E. 2015. Identifying accounting conservatism- a literature review. ***Procedia Economics and Finance***. 32: 1114 – 1121
- Piot, C. Dumontier, P. and Janin R. 2015. IFRS consequences on accounting conservatism within Europe: Do auditors' incentives matter?, Working paper. Available at: ***https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1754504***
- Ramalingegowda, S. and Yu, Y. 2012. Institutional ownership and conservatism. ***Journal of Accounting and Economics.*** 53: 98–114
- Ruch, G.W. and Taylor. G. 2015. Accounting conservatism: A review of the literature. ***Journal of Accounting Literature.*** 34: 17-38.
- Ryan, S. G. 2006. Identifying conditional conservatism. ***European Accounting Review***. 15: 511–525.
- Wittenberg-Moerman, R. 2008. The Role of information asymmetry and financial reporting quality in debt trading: evidence from the secondary loan market. ***Journal of Accounting and Economics***. 46(2,3): 240–60.
- Zeghal, D. and Lahmar, Z. 2016. The impact of IFRS adoption on accounting conservatism in the European Union. ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***. 6 (1): 127-160.
- Zeghal, D., Lahmar, Z. (2018). The effect of culture on accounting conservatism during adoption of IFRS in the EU. ***International Journal of Accounting & Information Management***. 26 (2):311-330.
- Zhang, J. 2008. The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. ***Journal of Accounting and Economics***. 45(1): 27–54.
- Zhang, J. 2011. ***The effect of IFRS adoption on Accounting conservatism New Zealand perspective***. Auckland University of Technology. Unpublished Master dissertation. Available at:
- Zhong, Y. and Li, W. 2017. Accounting conservatism: a literature review. ***Australian Accounting Review.*** 81 (27): 195-213.